التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي: الواقع والتحديات والمبادرات

د. عبدالرزاق بلعباس(*) و د. أحمد بلوافي(**)

المستخلص: ترصد هذه الورقة اثنين وتسعين برنامجاً للتمويل الإسلامي تطرحها اثنتان وستون مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في خمس وعشرين دولة عبر العالم وباللغات الثلاث؛ العربية، والإنجليزية، والفرنسية من أجل تحديد الملامح والاتجاهات العامة لهذه البرامج مع تحليل محتويات بعضها للوقوف على العوامل المؤثرة في تصميمها من حيث الهوية المعرفية والاستراتجية التنافسية، ثم التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه طرح هذا النوع من البرامج. كما تناولت الورقة بعض المبادرات للتغلب على تلك الصعاب عبر تجربة لجنة المناهج بمعهد الاقتصاد الإسلامي –التابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات وأشارت إلى أنه ينبغي للجنة المناهج بالمعهد أن تتوجه إلى الانتقال من المقاربة الخطية القائمة على إصدار منتوج واحد في المدى القصير إلى مقاربة متفرعة قائمة على التخطيط لاستصدار عدد من المنتوجات على المديين القريب والمتوسط، كما ينبغي للجنة أن تتبنى سياسة تسويقية فعالة في ظل تدويل برامج التمويل الإسلامي.

الكلمات الدالة: التمويل الإسلامي، المناهج، التعليم، البرامج، معهد الاقتصاد الإسلامي، التنافسية.

مقدمة

حقق التمويل الإسلامي تطورًا كميًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة من حيث معدلات النمو، وحجم الأصول، والتوسع الجغرافي الذي سمح له بالانتقال من مؤسسة واحدة عام 1963م إلى أكثر من 550 مؤسسة في أزيد من 75 بلدًا وبأصول مالية تقترب من حاجز الـ 2 تريليون دولار مع نهاية هذا العام[1]، وهي مرشحة لتصل إلى 2.5 تريليون دولار بحلول عام 2015م (الشكل 1). وبالتوازي مع هذا التطور الكمي سُجِّلت بعض الإختلالات النوعية التي من شأنها –إذا لم تتخذ الاجراءت المناسبة حيالها أن تؤثر على مصداقية الصناعة ومسار تطورها وديناميكية انتشارها كما هو

(*) باحث، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، البريد الالكتروني: abelabes@kau.edu.sa

(**) أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي المشارك، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، البريد الالكتروني: ambelouafi@kau.edu.sa.

[1] KFH Research (2013). Global Islamic Finance Jurisdictions", and the Banker, (2013). "Top Islamic Financial Institutions", p.3.

مشاهد في السنوات الأخيرة، وقد انعكس هذا الواقع المزدوج على الأنشطة المختلفة المرتبطة بالصناعة وبالأخص النشاط التعليمي. وقد ارتأينا في هذه الورقة تسليط الضوء على برامج التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي عبر العالم إنطلاقًا من أن للتعليم دوراً هاماً في ترشيد المسيرة وتقديم الدعم المناسب لعملية الانتشار التي يشهدها الواقع العملي للصناعة والذي انتقل بها من بيئتها العربية والإسلامية إلى بيئات أخرى تحتاج إلى تخطيط وإعداد جيد لتحقيق الثمار المرجوة.

قسمت الورقة إلى الفقرات التالية: الأدبيات، والوضعية المعرفية، والإشكالية، والأهمية، والمنهج والخطوات، والحدود والصعوبات، ونشأة برامج التمويل الإسلامي، فالنتائج والتحليل، وأخيرًا الاستنتاجات والتوصيات.

الشكل (1). نمو أصول التمويل الإسلامي عبر العالم (تريليون دولار أمريكي)

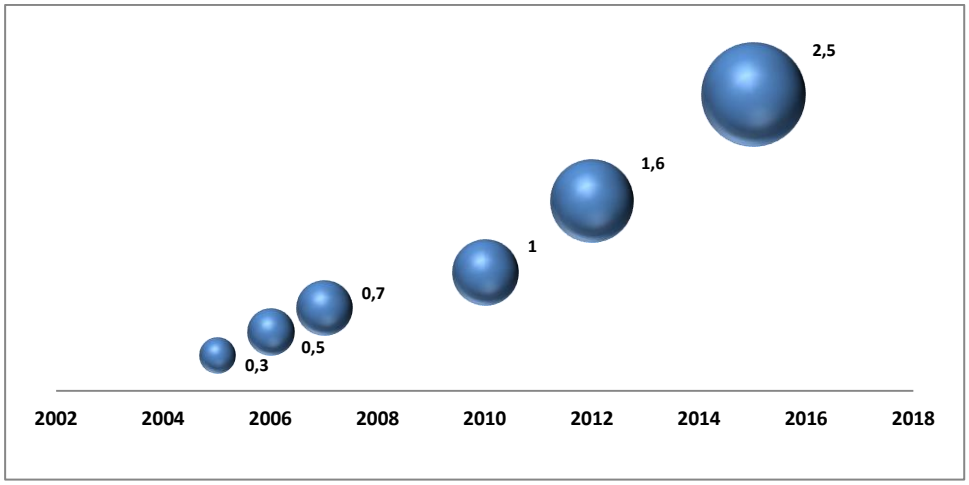

المصدر: تقدير خاص بالباحثين بالاعتماد على المعطيات والتوقعات الأقل تفاؤلاً[2]

أدبيات البحث

يمكن تنظيم أدبيات الدراسة التي وقفنا عليها باللغات الثلاث على مستوى الإمتداد الفضائي عبر تناول تجربة:

(2) على سبيل المثال حسب تقديرات تقرير مركز حي المال البريطاني فإن أصول التمويل الإسلامي قد وصلت في عام 2007م إلى 749 مليار دولار بينما قدرها تقرير باريس يوروبلاس Paris Europlace بـ 700 مليار دولار؛ ينظر (TheCityUK, 2011, p. 1; Jouini & Pastré, 2008, p. 47).

- مؤسسة بعينها؛ الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (Haneef & Amin, 2006; 2010; Amin et al. 2011) وجامعة أم القرى (النمري، 1426هـ) وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (السحيباني وآخرون، 1426 هـ)، و جامعة الإمام الصادق بطهران (Askari, 2006) وجامعة بهاء الدين زكريا بباكستان (Azid, 2006).
- أو بلد معين مثل السودان (الطيب، 1426 هـ؛ 1428 هـ) والهند (أحمد، 1429 هـ) وفرنسا (Finequity, 2009).
- بلدان مختلفة (Iqbal, 1992; Chaar & Ourset, 2008; Kasri, 2010; Belouafi et al. 2012).

ويمكن تنظيمها من الناحية التحليلية عبر ما يلي:

- دراسة الجرعة المناسبة من المقررات الشرعية والمقرارات التقليدية التطبيقية (Iqbal, 1992) أو المقرارات التطبيقية والمقررات النظرية (Kasri, 2010).
- دراسة مدى مواكبة واستفادة البرامج من تطورات البحث العلمي (Kayed, 2008).
- دراسة مدى تكييف معايير تصنيفات البرامج التقليدية مع خصائص مواد الاقتصاد والتمويل الإسلامي (Dewi & Ferdian, 2009).
- استعراض برامج التمويل الإسلامي في مدارس الأعمال على المستوى الخارجي لاستخلاص دروس وعبر لمدارس الأعمال على المستوى المحلي (Hrycun, 2009).
- استعراض مجموعة برامج التمويل التقليدي في عدد من الدول لرسم تصور عن برنامج التمويل الإسلامي (El-Karanshawy, 2008).

الوضعية المعرفية

تتناول هذه الدراسة الملامح والاتجاهات العامة لبرامج التمويل الإسلامي على مستوى العالم؛ وهي بالتالي، مقارنة بالأدبيات السالفة الذكر، لا تقتصر من جهة على مؤسسة أو بلد أو فضاء جغرافي محدد، ومن جهة أخرى لا تنحصر في مؤسسات تعليمية معينة أو في لغة واحدة.

وتتجاوز الدراسة الثنائيات السائدة "شرعي/تقليدي"، "تأصيلي/فني"، "تطبيقي/نظري" معتبرة أن القضية الجوهرية تتمثل أكثر في دمج هذه الأبعاد في كائن متجانس بحيث يأخذ كل بعد الثقل

اللائق به. وقد تبين من خلال فحص دقيق للمقرارات بأنه بات من الصعب اختزال البرامج المطروحة في هذه التقسيمات الثنائية.

ففيما يخص الثنائية الأولى على سبيل المثال، إذا كان (α) يُمثِّل ثقل المقررات الشرعية (L_m)[3] و(β) يُمثِّل ثقل المقرارات التقليدية (C_m)[4] في البرنامج (P) وفق المعادلة التالية:

$$P = \begin{cases} \langle \alpha\ L_m \rangle \\ \langle \beta\ C_m \rangle \end{cases}$$

فإن المطلوب هو إنتاج كائن معرفي متجانس بحيث يأخذ كل بُعدٍ الثقل اللائق به على النحو التالي:

$$P = \langle \alpha\ L_m \mid \beta\ C_m \rangle$$

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن استخدامنا لعبارة تنافسية برامج التعليم العالي لا يُعبر عن تبني مفهوم التنافسية بقدر ما يدل على وصف للواقع كما هو من أجل الوقوف على خلفياته. وفي تقديرنا، لا ينبغي أن يُنظر إلى التعليم العالي بأنه الوسيلة الأساسية لبقاء الأفراد والشركات والدول في معركة التنافسية العالمية (Petrella, 2000; Delepouve, 2010)، فالغرض من إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المقام الأول هو خدمة المصالح العامة للمجتمع بما فيها احتياجات سوق العمل. علاوة على ذلك، فإن قوى السوق وحدها لا تكفي لضمان جودة التعليم العالي (Egron-Polak, 2008)، وتدويل برامج التمويل الإسلامي كما سيتضح في هذه الدراسة لا يرجع إلى جودة التعليم فحسب، وإنما يقف وراءه عوامل متعددة الأشكال والأبعاد.

إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية التي تحاول الدراسة معالجتها حول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي خريطة برامج التمويل الإسلامي؟ وما هي ملامحها واتجاهاتها العامة؟
- في أي البلاد والقارات يرتكز ثقل هذه البرامج؟ وأي اللغات تستحوذ على النصيب الأوفر في ذلك؟ وما هي دلالات هذا الأمر وانعكاساته على التطورات المستقبلية لهذه الصناعة التعليمية؟

(3) L_m: *Shari'ah* module.
(4) C_m: conventional module.

- ما هي التوجهات العامة التي تطبع برامج ومقررات التمويل الإسلامي؟
- ما هي التحديات والصعوبات التي تواجه هذه البرامج والمقررات؟ وهل هناك مبادرات للتغلب عليها؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في تقديم خارطة تحدد الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي حيال هذا التخصص الذي بدأ ينتشر بشكل لافت للإنتباه في السنوات الأخيرة استجابة لتطورات الصناعة المالية الإسلامية.

وتعد هذه الدراسة الأشمل من نوعها من حيث عدد البرامج الممسوحة وتنوعها الجغرافي واللغوي وتبنيها لمفهوم موسع للتمويل الإسلامي، وهي الأحدث من حيث تناولها لآخر المستجدات المتعلقة بالملامح والاتجاهات في هذا المجال الذي شهد تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة. والمعطيات التي بحوزتنا هي حصيلة رصد متواصل عبر عدد من القنوات، وقد كانت نتيجة ذلك على النحو التالي:

- عدد البرامج: 92.
- عدد الدول: 25.
- عدد المؤسسات: 63؛ منها؛ 39 جامعة و24 معهدًا.

ولتعزيز هذه الأهمية نأمل أن تستفيد الجهات التالية من معطيات الدراسة ونتائجها:

1. المؤسسات التي تخطط لإنشاء برامج تعليمية لتحديد المستوى واللغة والهوية المعرفية والاستراتيجية التنافسية.
2. من أنشأوا برامج منذ أمد للمراجعة والتقويم على ضوء آخر المستجدات في هذا المجال حيث أن السوق يشهد تنافسًا كبيرًا في استقطاب الطلاب والأساتذة والباحثين.
3. الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية والمؤسسات ذات العلاقة التي تساهم في تكوين الإطارات أو الكوادر وتدريبها.
4. لجان المناهج المعنية بإعداد الكتب الدراسية في مجال التمويل الإسلامي.

5. طلبة الدراسات العليا الذين يرغبون في التخصص في التمويل الإسلامي.

المنهج والخطوات

يقوم منهج الدراسة على المسح والتحليل للمعطيات التي تم جمعها عن برامج التمويل الإسلامي في المؤسسات التعليمية المستهدفة وذلك تبعًا للخطوات التالية:

1. جمع المعلومات المتعلقة بالبرنامج من خلال القنوات المتاحة مثل مواقع المؤسسات على الإنترنت، أو الإتصال بشخصيات لها علاقة من قريب أو من بعيد ببرامج التمويل الإسلامي[5].
2. تبويب المعلومات التي جمعت في جداول خاصة تتضمن مسمى البرنامج، والمستوى الجامعي، والمؤسسة التعليمية الحاضنة، ومحتوى المقرارت، والبلد، وطريقة التدريس؛ عادي – أي نظامي – أو عن بعد، ولغة التدريس، ثم سنة بدء البرنامج متى ما كان ذلك ممكنًا.
3. استخراج بيانات إحصائية مثل عدد ونسبة البرامج وتسميتها، وتوزيعها حسب القارات والدول واللغات والمستوى التعليمي والكليات والأقسام وطريقة التدريس (نظامي/عن بعد).
4. التعرف على محتوى البرامج من مقرارات ومواد وتسليط الضوء على بعض اتجاهاتها العامة.

الحدود والصعوبات

أثناء إعداد الدراسة واجهتنا عدد من الصعوبات؛ منها ظهور برامج جديدة باستمرار، واختفاء بعضها أو عدم قيامها فعليًا بعد الإعلان عنها[6]، وعدم الحصول على معطيات لدول مثل إيران

(5) من الأساتذة والدكاترة الذين أمدونا بمعلومات جديدة عبدالعظيم إصلاحي الذي أفادنا بمعلومات عن الهند قبل أن نعثر على كتاب "تدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في المدارس الدينية الهندية"، وفولكر نينهاوس Volker Nienhaus عن ألمانيا، والأساتذة الذين أمدونا بمعلومات عن الجامعات التي يعملون بها وهم: جاهنجير سلطان Jahangir Sultan من جامعة بنتلي Bentley University بالولايات المتحدة، وتاكيو ميزوشيما Takio Mizushima من جامعة توكوشيما Tokushima University باليابان، وشينسوكي ناغاوكوا Shinsuke Nagaoka من جامعة كيوتو Kyoto University باليابان أيضًا.

وتركيا، أو إستحالة استكمال المسح في بلد معين نظرًا لحاجز اللغة (حالة بعض المؤسسات التعليمية في اندونيسيا). وقد حرصنا على أخذ المعلومات من المواقع الالكترونية للمؤسسة التعليمية مع المراجعة بين فترة وأخرى. على سبيل المثال، أعلن المعهد العالي للعلوم الإسلامية واللغات[7] بباريس، في أكتوبر 2010م أنه سوف يعرض برنامجًا في التمويل الإسلامي[8] بحجم 300 ساعة ابتداءً من نوفمبر 2010م. وبعد التأكد من المعلومة عبر الموقع الالكتروني ومراسلة سكرتيرة المعهد اتضح لنا أن البرنامج أُجِّل. وهذا يدل على ضرورة تحديث المعلومات وتوخي الحذر حيال الأخبار التي تنقلها بعض وسائل الإعلام بشأن إقامة برامج تعليمية عن التمويل الإسلامي في هذا البلد أو ذاك. كما حرصنا على التأكد من واقع برامج التمويل الإسلامي في بعض الدول، فعلى سبيل المثال سجل فولكر نينهاوس (Nienhaus, 2010: 6) عدم وجود برنامج في التمويل الإسلامي بألمانيا، وعند الإتصال به عبر البريد الالكتروني للتأكد من المعلومة، اتضح أنه لم يطرأ أي تغيير على هذا الواقع.

ومن الصعوبات أيضًا أن برامج التمويل الإسلامي لا تحمل دائمًا التسمية الإسلامية. فإذا أخذنا تجربة معهد الدراسات المصرفية بالسودان، نجد أنه تأسس في عام 1963م من قبل مصرف السودان المركزي ومصارف تجارية ومتخصصة، وفي عام 1993م صدر أمر تحويله إلى المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية كمؤسسة تعليم عال يتم تطوير مناهجها بتضمين المادة الشرعيه[9] فى مقررات البرامج والمزج بين التقنيات الحديثه ونظام التمويل الإسلامى. وفي سعي المعهد لتوسيع وتطوير البرامج الأكاديمية، طرح ابتداء من سبتمبر 2003م برامج للدراسات العليا على مستوى الدبلوم العالي[10]، والماجستير[11] بالتعاون مع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. ومنها –أي الصعوبات– كذلك عدم التمكن من قياس مدى إسهام المبادرات في تعزيز جودة

---

[6] مثال ذلك الحالة الإيطالية التي أطلق فيها مبادرتان غير أن أياً منهما لم ير النور بعد.

(7) Institut Supérieur des Sciences Islamiques et des Langues, Aubervilliers, France.

(8) Formation en finance islamique.

(9) يندرج المضمون الشرعي تحت المسمى العام "مواد اللغات والثقافة الإسلامية" الذي يتضمن ما يلي: اللغة العربية، المدخل للفقه الإسلامي، فقه المعاملات، أصول الفقه، الثقافة الإسلامية، اللغة الإنجليزية، قانون العمل المصرفي؛ نقلا عن الموقع الالكتروني لأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية في 02 ديسمبر 2013م (www.sabfs.edu.sd).

(10) الدبلوم العالي في المحاسبة والتمويل والدبلوم العالي في إدارة الأعمال والدبلوم العالي في تقنية المعلومات المصرفية والمالية.

(11) ماجستير الدراسات المصرفية وماجستير المحاسبة والتمويل وماجستير إدارة الأعمال.

محتويات البرامج والمقررات أو الوقوف على بعض المعلومات التفصلية الخاصة بالمقررات مثل المراجع المعتمدة؛ الأساسية والإضافية، أو الخلفية التكوينية للمسؤل عن البرنامج.

نشأة برامج التمويل الإسلامي

دخل التمويل الإسلامي إلى الحقل التعليمي بداية ضمن برامج الاقتصاد الإسلامي عبر مواد ومقررات محددة. وحسب المصادر التي بين أيدينا، يرجع تاريخ بدء تدريس الاقتصاد الإسلامي كبرنامج في جامعة أم درمان بالسودان عام 1386هـ/1965م بعد تأسيس أول قسم في الاقتصاد الإسلامي (الطيب، 1428: 11) [(12)].

في نهاية سبعينيات القرن الميلادي الماضي حدثت دفعة قوية على إثر انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي نظمته جامعة الملك عبدالعزيز خلال الفترة من 21 إلى 26 صفر عام 1396هـ/21-26 فبراير 1976م بمكة المكرمة، حيث عولجت تسع موضوعات من بينها موضعان يتعلقان بالتمويل الإسلامي هما؛ التأمين والبنوك بلا فوائد. ومن مقترحات وتوصيات اللجان في هذا الشأن "ضرورة تدريس الفقه الإسلامي في المعاملات وأصوله بكليات التجارة والاقتصاد والإدارة في جامعات البلاد الإسلامية"[(13)]، و"دعوة الحكومات الإسلامية إلى دعم البنوك الإسلامية القائمة في الوقت الحاضر والعمل على نشر فكرتها وتوسيع نطاقها" (جامعة الملك عبدالعزيز، 1396: 12).

وكانت جامعة أم القرى بمكة المكرمة أول جامعة في العالم العربي والإسلامي تنفذ هذه التوصيات في عام 1399/1398هـ بإنشاء شعبة الاقتصاد الإسلامي بفرع الفقه والأصول في قسم الدراسات العليا بكلية الشريعة. وربما تكون جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض قد بدأت برامجها بذات الفترة (تاج الدين إبراهيم سيف الدين 2012م: 2). ثم توالت العملية في مؤسسات جامعية أخرى في داخل المملكة وخارجها كجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، والجامعة العالمية الإسلامية بإسلام آباد بباكستان. وفيما يتعلق ببرامج التمويل الإسلامي؛ أي منح شهادة بهذا المسمى، وليس المسمى العام: الاقتصاد

(12) نشكر الأستاذ عزالدين مالك الطيب الذي أفادنا بهذا التاريخ المحدد إثر زيارته لمعهد الاقتصاد الإسلامي في مارس 2011م، وأهدى لنا نسختين من كتابه "المناهج وصياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية" الذي يوثق هذه المعلومة.

(12) ويلاحظ هنا أنه لم يرد في هذه التوصية ذكر وتحديد لمادة تحت مسمى "التمويل الإسلامي".

الإسلامي بجامعة لفبرة (Loughborough University) ببريطانيا وذلك في عام 2000م (Belaoufi et al. 2012).

وبحلول القرن الميلادي الجديد، أنشئت برامج التمويل الإسلامي في أماكن عديدة من العالم الإسلامي وأوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا وإفريقيا. وشهدت هذه الفترة تطورات نوعية يأتي في مقدمتها تأسيس جامعة عالمية متخصصة في مجال التمويل والمصرفية الإسلامية عام 2006م؛ وهي الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي بماليزيا[14] التي انبثق عنها المركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي[15].

النتائج والتحليل

تنقسم هذه الفقرة إلى ثلاثة أجزاء؛ الأول يتناول الملامح والاتجاهات العامة للبرامج، أما الثاني فيخصص لتحليل مقرارات البرامج، أما الثالث فيعالج التحديات التي تعترض البرامج مع التعرض لتجربة لجنة المناهج بمعهد الاقتصاد الإسلامي للتغلب على بعض هذه الصعوبات.

أولا: الملامح والاتجاهات العامة لبرامج التمويل الإسلامي

من أجل الوقوف على الخصائص المراد دراستها لتحديد الاتجاهات والملامح التي تطبع البرامج قمنا بتلخيص النتائج في سبعة عشر رسماً بيانياً.

ففيما يتعلق بخاصية الانتشار يوضح الشكل (2) مدى انتشار برامج التمويل الإسلامي عبر القارات والدول المختلفة؛ سواء كانت تلك الدول متقدمة أو صاعدة أو سائرة في طريق النمو.

(14) The Global University for Islamic Finance.
(15) INCEIF: The International Centre for Education in Islamic Finance.

الشكل (2). التوزيع الجغرافي لبرامج التمويل الإسلامي

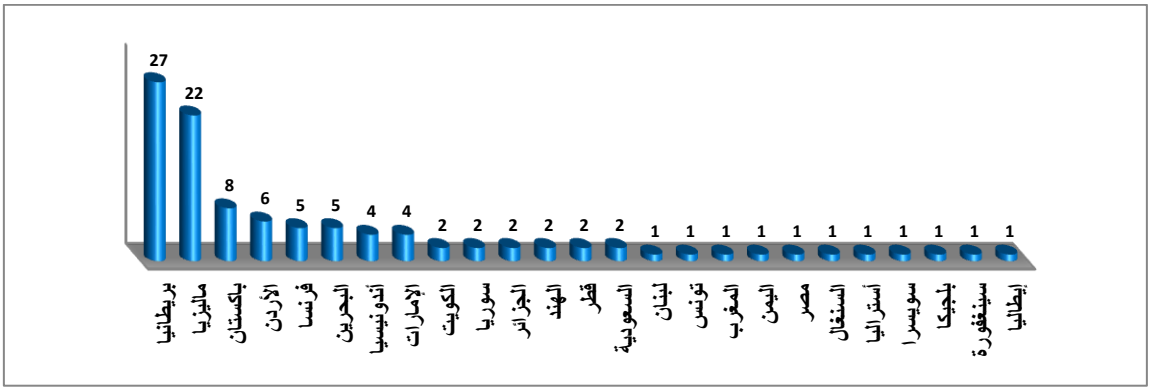

كما يلاحظ مدى استحواذ الدول الأوروبية والآسيوية على النصيب الأكبر في ذلك (الشكلان 3، 4) وهذا أمر يتماشى مع مصادر أصول تلك الصناعة وأماكن استخدامها، كما يعكس الديناميكية والمرونة التي تتميز بها بعض الدول لتعزيز موضعها التنافسي على المستوى المالي والبحثي والتعليمي، ويلاحظ هنا مدى التأخر الذي تعرفه إفريقيا وذلك على الرغم من تسجيلها حضوراً مبكراً كما مر معنا في فقرة "نشأة برامج التمويل الإسلامي".

الشكل (3). توزيع عدد المؤسسات التي تقدم برامج في التمويل الإسلامي على مستوى القارات من حيث الحجم

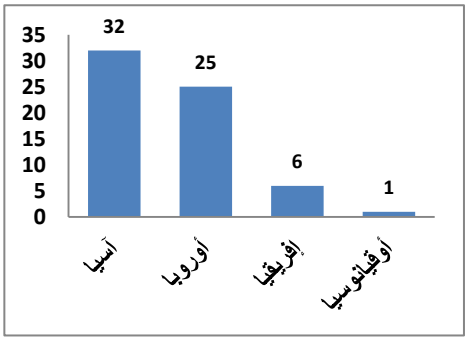

الشكل (4). توزيع المؤسسات التي تقدم برامج في التمويل الإسلامي على مستوى القارات من حيث النسبة

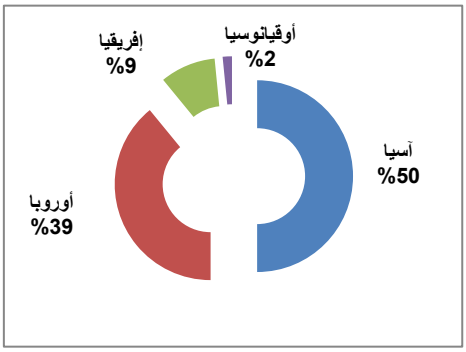

ويلقي الشكلان (5) و(6) الضوء على تسميات البرامج التي تقدمها المؤسسات المرصودة في العينة وقد بلغ عددها 25 تسمية، وهذا يتيح للمؤسسات التعليمية التي تسعى إلى تطوير أو إنشاء شهادة في التمويل الإسلامي فرصة الإطلاع على ما هو متداول من مسميات للبرامج في العالم.

والمُلفت للانتباه هو أن التسميات الأكثر تداولاً هي التمويل والمصرفية الإسلامية بنسبة 25%، والتمويل الإسلامي بـ22%، والمصارف الإسلامية بـ11% والاقتصاد والمصارف الإسلامية بـ8% والاقتصاد والتمويل الإسلامي بـ7%.

الشكل (5). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب التسمية من حيث الحجم

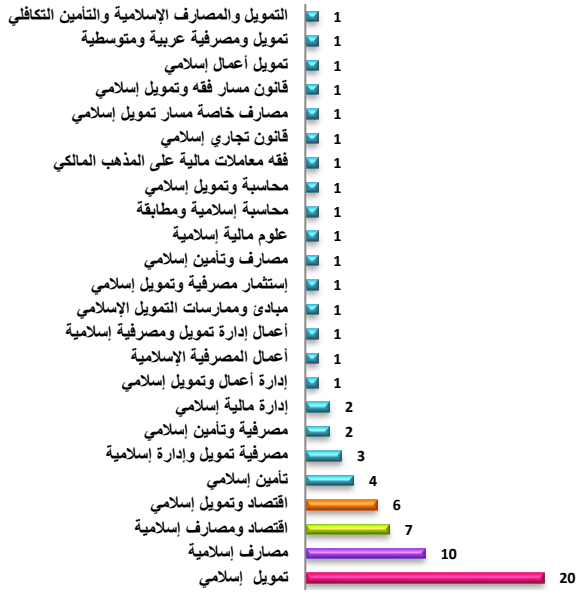

الشكل (6). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب التسمية من حيث النسبة

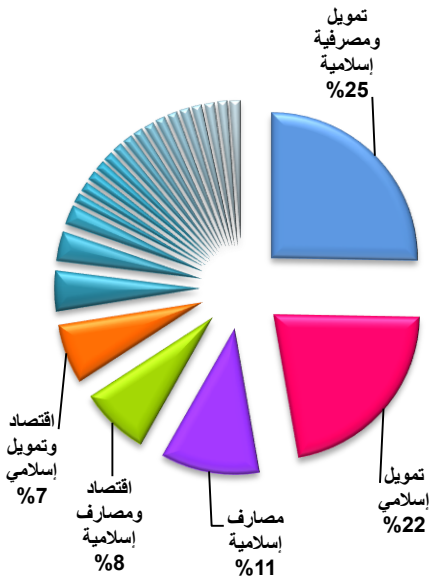

وهذا يعكس واقع الصناعة المالية الإسلامية حيث تحتل المصارف دورًا بارزًا كما يتجلى بوضوح في الشكل (7).

الشكل (7). نسبة توزيع الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حسب فئات الاستخدام المختلفة عبر العالم في نهاية 2012م

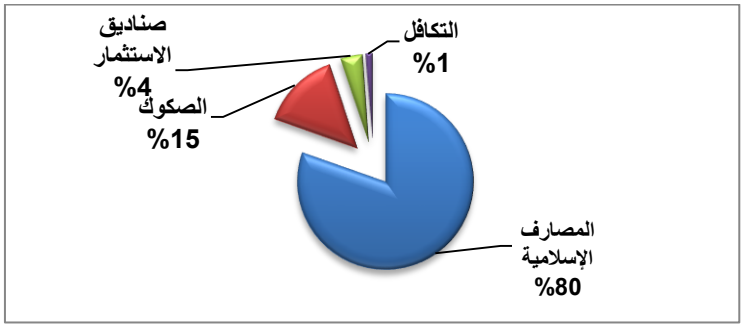

المصدر: IFSB, *Islamic financial services industry: Stability Report 2013*, p.9

وفيما يخص سنوات البدء يلاحظ أن الانطلاقة الكبرى لبرامج تدريس التمويل الإسلامي كما يظهر في الشكل (8) كانت عام 2009م بعد الأزمة المالية العالمية حيث تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي لاسيما في أوروبا. ومما يلفت الانتباه أن جامعة باريس دوفين، على سبيل المثال، أغلقت برنامجها الشهير رقم 203 الخاص بماجستير الأسواق المالية في 7 أبريل 2009م[16] نظرًا لتراجع الطلب عليه من جراء الأزمة المالية العالمية، بينما دشنت الجامعة نفسها في أكتوبر 2009م دبلومًا جامعيًا في مبادئ وممارسات التمويل الإسلامي[17]، وهي تسعى لإنشاء كرسي علمي في ذات التخصص خاصة بعد إنشاء كرسي "أخلاقيات وضوابط التمويل" بجامعة السوربون[18]. وهذا يدل على أن تدريس التمويل الإسلامي في الجامعات الأوروبية يخضع لدوافع سوقية تركز أكثر في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية على إدارة المخاطر وتقنيات التمويل وأخلاقياته بعد التراجع النسبي للهندسة المالية والمشتقات (Haqani, 2009)، وليس له علاقة بتبني الشريعة الإسلامية أو النظام الاقتصادي الإسلامي بناء على قناعة أنه الأفضل والأجدر، كما يحاول البعض تفسير ظاهرة الاهتمام الغربي بالتمويل الإسلامي.

الشكل (8). تأسيس برامج التمويل الإسلامي حسب سنة البدء [19]

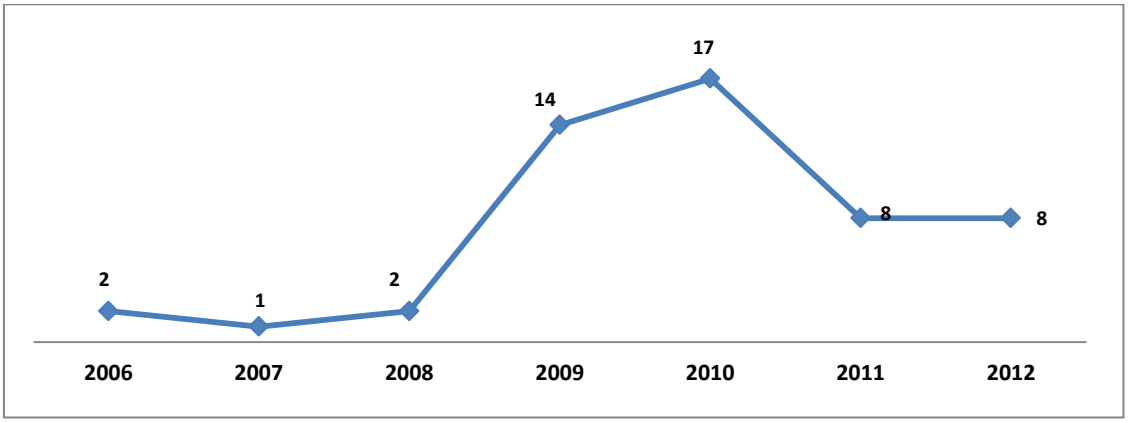

(15) تمت إعادة فتح هذا الماجستير في خريف عام 2010م ببرنامج جديد تدرس كل مواده بالإنجليزية ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على عالم التمويل بعد الأزمة المالية العالمية وبالخصوص التوازن بين التعليم التأصيلي النظري والتعليم الفني التطبيقي.

(17) Diplôme d'Université principes et pratiques de la finance islamique.

(18) Chaire Ethique et normes de la finance, Université Paris 1 Panthéon - Sorbonne.

(19) تم إعداد هذا الرسم البياني اعتمادا على المعطيات التي تم رصدها بالنسبة لـ 43 برنامجًا من أصل 92 برنامجًا.

وتتصدر اللغة الانجليزية تدريس برامج التمويل الإسلامي على المستوى العالمي كما يظهر في الشكلان (9) و(10) بنسبة 69%، ثم تليها العربية بنسبة 21%، والفرنسية بنسبة 10%. وهذا يعني أن حصة الأساتذة المتميزين الذي لا يتقنون اللغة الإنجليزية في سوق البرامج التنفيذية للتمويل الإسلامي قد تتضاءل شيئًا فشيئًا. كما يعني أن فرص العمل لحاملي شهادات ودبلومات في التمويل الإسلامي الذين لا يتقنون الانجليزية قد تتقلص كذلك. وهذا لا يعني، كما قد يتبادر إلى الذهن، إلغاء البرامج التي تعرض بغير اللغة الانجليزية بقدر ما يعني رفع مستوى أداء الطلاب في الإنجليزية من خلال إكسابهم المهارات اللازمة كتابة وتحدثاً. ويعني أيضًا إدراج مادة جديدة تعتني بترجمة مفاهيم التمويل الإسلامي من العربية أو الفرنسية إلى الانجليزية والعكس. ونجد مثل هذا الاهتمام بترجمة مفاهيم التمويل الإسلامي في برنامج الماجستير التنفيذي في اللغات والشؤون الاقتصادية الدولية بجامعة السوربون الجديدة (USN Paris 3, 2010: 32). ولأهمية هذا الموضوع حرصت منظمة "باريس يوروبلاس" Paris Europlace الملكفة بتعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي على ترجمة معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI من العربية إلى الفرنسية بدلاً من الاعتماد والاكتفاء بالترجمة الانجليزية.

الشكل (9). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب اللغات من حيث الحجم

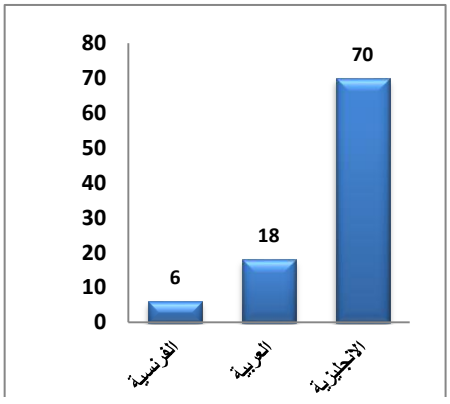

الشكل (10). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب اللغات من حيث النسبة

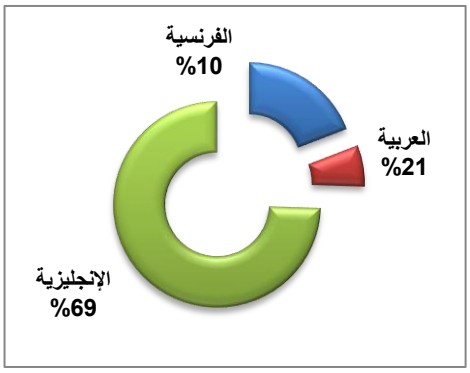

وتتصدر بريطانيا[20] كما يظهر في الشكل (2) احتضان برامج تدريس التمويل الإسلامي بـ27 برنامجاً، وتليها ماليزيا بـ22 برنامج، ثم باكستان بـ8 برامج، والأردن بـ6 برامج، وفرنسا والبحرين بـ5 برامج، وأندونيسيا والإمارات بـ4 برامج، والهند والكويت وسوريا وقطر والسعودية والجزائر ببرنامجين، ثم البقية ببرنامج واحد. ويتصدر العالم الإسلامي كما يظهر في الشكلان (11) و(12) استقطاب برامج التمويل الإسلامي بنسبة 59%، بينما تصل حصة غيره إلى 41%.

الشكل (11). توزيع برامج التمويل الإسلامي بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي من حيث الحجم

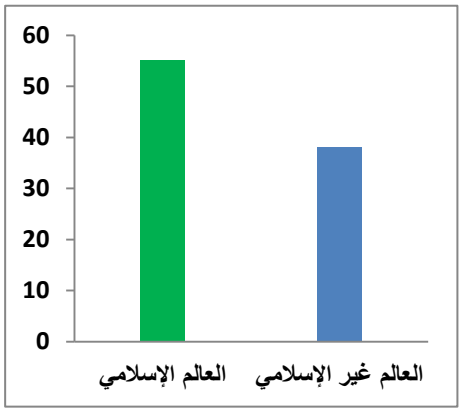

الشكل (12). توزيع برامج التمويل الإسلامي بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي من حيث النسبة

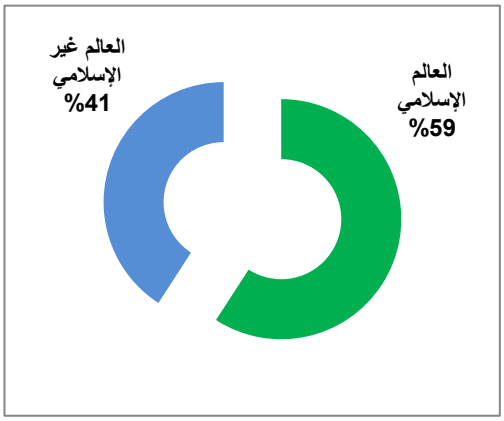

وفيما يخص القارات تتصدر آسيا القائمة بنسبة 55%، كما يُظهر الشكلان (13) و(14)، وتليها أوروبا بـ38%، وإفريقيا بـ6%، ثم أوقيانوسيا[21] بـ1%؛ أما القارة الأمريكية فلا تحتضن حتى الآن أي برنامج خاص بتدريس التمويل الإسلامي.

(20) تضم بريطانيا أو المملكة المتحدة كلاً من: انجلترا England واسكتلندا Scotland وبلاد الغال أو ويلز Wales وأيرلندا الشمالية Northern Ireland.

(21) تضم أوقيانوسيا البلدان الواقعة في جنوب المحيط الهادئ من أهمها أستراليا Australia ونيوزلندا New Zeeland.

الشكل (13). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب القارات من حيث الحجم

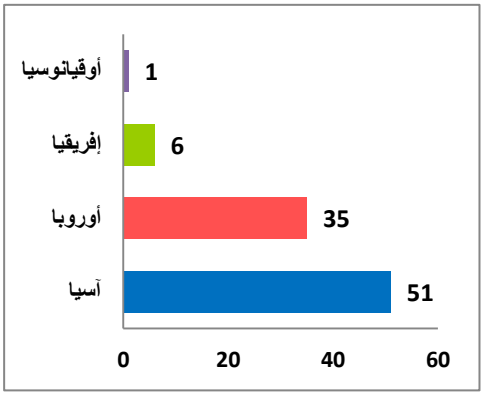

الشكل (14). توزيع برامج التمويل حسب القارات من حيث النسبة

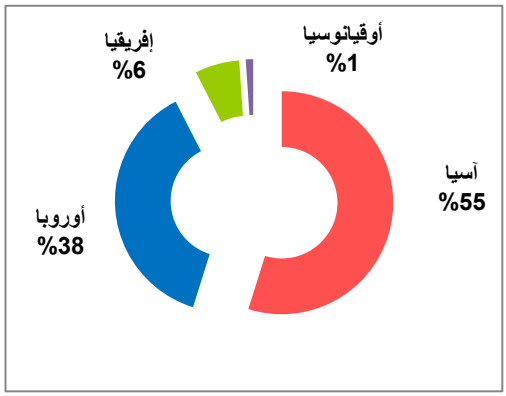

ويُظهر الشكلان(15) و(16) غلبة برامج الماجستير والدبلومات على مستوى الجامعات والمعاهد، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد في برامج التمويل الإسلامي هو الاستجابة لمتطلبات السوق أكثر منها متطلبات علمية وأكاديمية.

الشكل (15). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب المستوى التعليمي من حيث الحجم

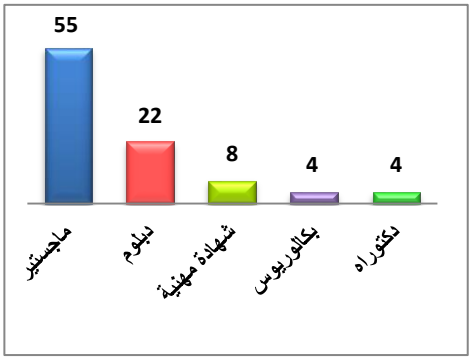

الشكل (16). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب المستوى التعليمي من حيث النسبة

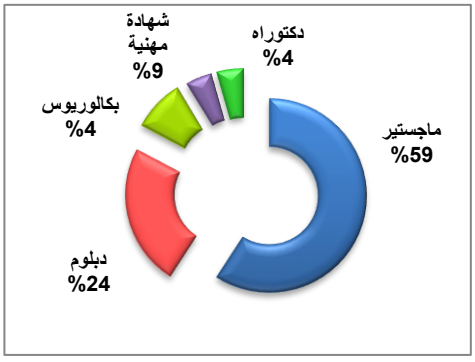

ويؤكد الشكلان (17) و(18) هذا الاتجاه حيث يلاحظ الحصة المعتبرة التي تحتلها برامج الماجستير التنفيذي في التمويل الإسلامي، ومن المحتمل أن تزداد لتحتل الصدارة في السنوات

القادمة[22].

الشكل (17). توزيع برامج الماجستير في التمويل الإسلامي من حيث الحجم

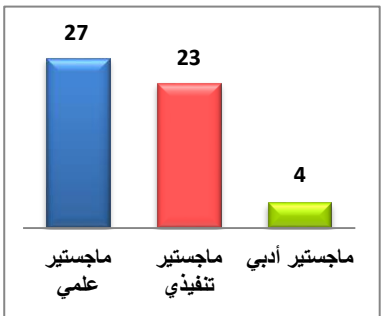

الشكل (18). توزيع برامج الماجستير في التمويل الإسلامي من حيث النسبة

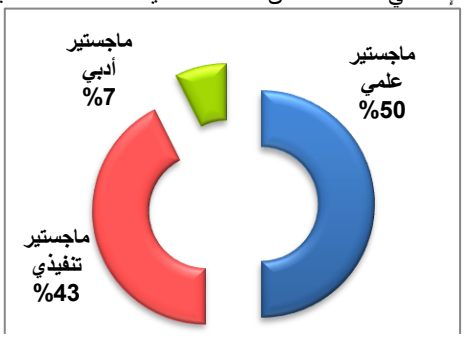

وتصل حصة التعليم بالطريقة التقليدية أو النظامية في برامج التمويل الإسلامي كما يظهر من خلال الشكل (19) إلى 85% بينما لا تتعدى حصة التعليم عن بُعد 15%، وهي حصة معتبرة نسبيًا تدل على تنامي الطلب على هذه البرامج من قبل الذين لا يستطيعون الالتحاق بها عبر الطريقة النظامية التقليدية، ومن المرجح أن تشهد تطوراً في السنين القادمة. ففي المملكة العربية السعودية أعلن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب إطلاق أول برنامج عبر الانترنت يتيح من خلاله الفرصة لحصول المنتسب إليه على درجة الماجستير في التمويل والمصرفية الإسلامية، ويطرح المعهد هذا البرنامج بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي التي ترغب في التعاون معه ومن الجهات التي بدأ التعاون معها الجامعة الإنسانية في ماليزيا عام 2010م[23]. ويتوقع نمو هذه الوسيلة مع مرور الأيام، مما يتطلب ضرورة الاهتمام بها في الخطط التعليمية للمؤسسات التي تنوي تقديم برامج، أو تعيد ترتيب برامجها على ضوء المستجدات التي شهدتها برامج التمويل الإسلامي، ويلاحظ أن الإنجليزية هي الوسيط اللغوي المستخدم في مثل هذه البرامج.

(22) يفرق في النظام التعليمي البريطاني بين ما ترجمناه بالماجستير الأدبي (Master of Arts)، وبين الماجستير العلمي (Master of Science)؛ حيث كان الأول مقتصراً على تخصصات العلوم الاجتماعية والتربوية عدا القانون، في حين كان الثاني مقتصراً على تخصصات العلوم الدقيقة كالفيزياء والرياضيات، وبعد أن أدخلت بعض التخصصات الاجتماعية وخاصة الاقتصاد جرعة كبيرة من الرياضيات والاحصاء والاقتصاد القياسي في برامجها بدأ يفرق بين الأدبي والعلمي وذلك اعتماداً على جرعة المواد الكمية التي تدرج في البرنامج. فكلما قويت هذه الجرعة صنف كماجستير علمي، والعكس صحيح.

(23) http://www.irti.org/irj/portal/anonymous?NavigationTarget=navurl://df6081338032f95a63f3605343ebc5cc.

الشكل (19). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب طريقة التدريس

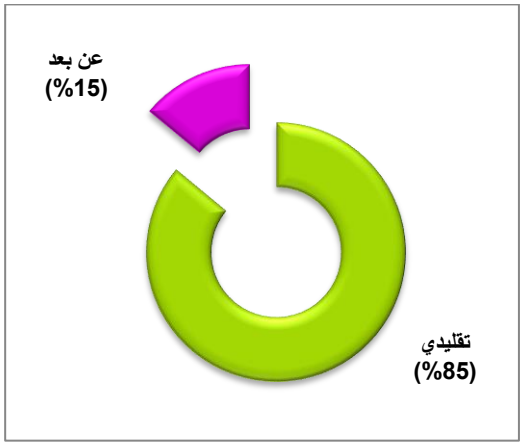

ثانيا: محتوى برامج التمويل الإسلامي

اخترنا عينة من البرامج التي تمكنا من الحصول على محتوى مقرراتها عبر المواقع الالكترونية بالعربية، والانجليزية، والفرنسية[24] مع العلم أن هناك حالات خاصة يتم فيها عرض البرنامج باللغات الثلاث على غرار الماجستير "المُصغر" في المصرفية والتمويل الإسلامي[25] الذي يعرضه المكتب المالي لاستشارات التمويل الإسلامي[26] بالتعاون مع أكاديمية لندن للأعمال[27]. وتفتح مدرسة ريمس لإدارة الأعمال[28] ابتداءً من يناير 2012م برنامجا في التمويل الإسلامي تُدرَّس كل مقرراته باللغة الانجليزية، وهو تطور ملحوظ في بلد تصدى بشدة على مر التاريخ لدخول الكلمات الانجليزية في اللغة الفرنسية، وهو ما يعبر عنه عادة بـ"anglicism"، أي الدخيل الانجليزي.

(24) وسيلاحظ في التحليل التفصيل في بعض الجزئيات الخاصة بالبرامج الفرنسية أكثر من العربية والانجليزية وذلك لأن المادة المتاحة بهذه اللغة ليست في متناول الأكثرية من الناطقين بالعربية والانجليزية.

(25) Mini-MBA in Islamic Banking and Finance.

بدأ هذا الماجستير نشاطه بالدار البيضاء بالمغرب في 17 ديسمبر 2010م وتقدم فيه المقررات التالية لمدة 120 ساعة معتمدة: إنجليزية الأعمال Business English، مبادئ الفقه الإسلامي والقواعد الفقهية، فقه المعاملات التجارية (العقود التجارية الإسلامية)، التمويل الإسلامي والمنتجات والخدمات الإسلامية، المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، أسواق رأس المال الإسلامي.

(26) Al Maali Islamic Finance.

(27) London Business Academy.

(28) Certificate of Islamic Banking and Finance – Reims Management School (RMS).

العربية

تعرض العديد من الشهادات والدبلومات العليا في الجامعات والمعاهد العربية منها: ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية بجامعة اليرموك، وماجستير المصارف الإسلامية بالأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في كل من عمان ودمشق وصنعاء، والماجستير التنفيذي بجامعة الملك عبد العزيز (يبدأ التدريس فيه في الفصل الثاني لهذا العام (2014/2013م) بالسعودية، والدبلوم العالي في التمويل الإسلامي بجامعة الكويت، وماجستير التمويل والمصارف الإسلامية والتأمين التكافلي بجامعة فرحات عباس بمدينة سطيف بالجزائر، وماجستير البنوك الإسلامية بجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بمدينة قسنطينة بالجزائر كذلك، ودبلوم الدراسات العليا في المصارف الإسلامية بجامعة الأزهر بالقاهرة، وماجستير الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية بجامعة دمشق، غير أننا لم نتمكن من الحصول إلا على المعطيات الخاصة بخمسة برامج.

الانجليزية

مما يُميِّز برامج التمويل الإسلامي باللغة الانجليزية أنها تعرض ليس في الدول الانجلوساكسونية فحسب، بل في الدول الأخرى عربية وغيرها لاسيما في منطقة الخليج، بل وحتى في فرنسا كما مر معنا. ففي الدول الانجلوساكسونية نجد مؤسسات بريطانية مثل جامعة نيوكاسل، وجامعة بانغور، وجامعة ريدينغ، وجامعة غلمورغن، وجامعة سالفورد بمانشستر ومعهد ماركفيلد، ومدرسة لندن للأعمال والتمويل، وجامعة لاتروب في ملبورن بأستراليا وجامعة سنغفورة للإدارة، وجامعات ماليزية مثل الجامعة الإسلامية العالمية والجامعة العالمية للتمويل الإسلامي. وفي الدول اللاتينية نجد مدرسة ريمس لإدارة الأعمال التي تقع في شمال شرق فرنسا، وجامعة لاسبينزا روما بإيطاليا، وفي الدول العربية نجد مؤسسة قطر للتعليم، وجامعة عفت بجدة، وكلية جامعة البحرين، والمدرسة العليا للأعمال ببيروت.

الفرنسية

هناك العديد من الشهادات بالفرنسية: دبلوم التمويل الإسلامي بالمعهد الفرنسي للدراسات والعلوم الإسلامية[29]، والدبلوم الجامعي في التمويل الإسلامي بمدرسة إدارة الإعمال بجامعة

(29) Diplôme finance islamique (DFI) – Institut Français d'Etudes et de Sciences Islamiques (IFESI).

ستراسبورغ[30]، والدبلوم الجامعي في مبادئ وممارسات التمويل الإسلامي بجامعة دوفين بباريس[31]، ودبلوم الاقتصاد والتمويل الإسلامي بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بباريس[32]، وماجستير التمويل الإسلامي بالمدرسة العليا لتكنولوجيات الحاسوب والإدارة بحمام سوس في تونس[33]، وماجستير التمويل الإسلامي بمدرسة إدارة الأعمال بدكار بالسنغال[34]، وقد حصلنا على برامج كل هذه المؤسسات عبر مواقعها الالكترونية إلا الأخيرة منها.

مقارنة محتوى البرامج

إن مقارنة نوعية لمحتوى برامج التمويل الإسلامي تتطلب بيانات دقيقة ومُنمَّطة من حيث الإسم والتصميم (أحادي، أومشترك بين أكثر من مؤسسة)، والمستوى، والمؤسسة والكلية الحاضنة، وتاريخ آخر موافقة على مواصفاته، ومتطلبات الالتحاق به، ولوائح التقدم إليه واستكماله، والأهداف العامة والنواتج التعليمية المستهدفة منه من حيث المعرفة والفهم والقدرات الذهنية والمهارات المهنية والعملية والمهارات العامة، والمعايير الأكاديمية، والعلامات المرجعية، وهيكله، ومقرراته curriculum من حيث الأهمية (مادة أساسية أو أصلية، مادة آلية أو مساعدة، مادة ذات العلاقة)، والإلزام (المقرارات الإجبارية) والاختيار (المقرارات الاختيارية)، ومحتوياتها syllabus، والمراجع الأساسية essential reading في مقابل الإضافية additional reading، وطرق وقواعد تقييم الملتحقين بالبرنامج (اختبار تحريري، اختبار شفوي، تدريب ميداني)، وطرق تقويم البرنامج. وهنا يجدر التفريق بين تقييم المحاضرات الذي يتم عبر استبيان موجه للطلاب وتقييم البرامج الذي يتم عبر رصد معلومات عن البرنامج واستخدام نتائج التقييم من قبل اللجان المعنية بالأمر التي تتولى استعراض النتائج وفحصها ومتابعتها واقتراح إذا اقتضى الأمر ذلك التعديلات المناسبة.

وتوضح النمذجة التصنيفية المقترحة في الجدول (1) بأن الثنائيات السائدة، وفي مقدمتها "شرعي/تقليدي"، أو "نظري/تطبيقي" لا تستوعب تطورات برامج التمويل الإسلامي.

(30) Diplôme d'Université finance islamique – Ecole de Management de Strasbourg (EMS).
(31) Diplôme d'Université principes et pratiques de la finance islamique – Université Paris Dauphine.
(32) Diplôme économie et finance islamiques – Institut International de la Pensée Islamique (IIIT).
(33) Master spécialisé finance islamique – Ecole Supérieure des Technologies d'Informatique et de Management, Hammam Sousse.
(34) Master 2 finance islamique – Sup de Co. Dakar.

الجدول (1). نمذجة تصنيفية لمقررات برامج التمويل الإسلامي

الطبيعة الغالبة للمقررات	المقررات
المقررات الشرعية	فقه المعاملات المالية، عقود التمويل الإسلامي، فقه المصرفية والتمويل، مقاصد الشريعة في المال، قضايا فقهية مالية معاصرة
المقررات المالية	مبادئ التمويل الإسلامي، المصارف الإسلامية، شركات التأمين الإسلامية، أسواق رأس المال الإسلامي، إدارة المخاطر في التمويل الإسلامي، حوكمة المصارف الإسلامية، الوساطة المالية الإسلامية، المحاسبة في العقود المالية الإسلامية، إدارة المحافظ الإسلامية، الإدارة الإسلامية للثروات، المحافظ الاستثمارية الإسلامية، مسائل مستجدة في التمويل الإسلامي
المقررات القانونية	تقنين مؤسسات التمويل الإسلامي، هيكلة المنتجات المالية الإسلامية، فض النزاعات في التمويل الإسلامي
المقررات الاقتصادية	الاقتصاد الإسلامي، تاريخ الفكر الاقتصدي الإسلامي، النظام الضريبي الإسلامي، جيواقتصاد التمويل الإسلامي
المقررات المتعلقة بعلوم الآلة	الرياضات المالية، الإحصاء المالي، القياس الاقتصادي، طرق البحث

تنوع البرامج من حيث التوجه العام

من خلال استقراء محتويات المقررات باللغات الثلاث، تم رصد أربعة توجهات عامة تتعلق بالهوية المعرفية أو الطابع الغالب الذي يميز البرامج التي استطعنا الوقوف على معلومات تفصلية عنها أكثر من غيرها[35]. وترتبط هذه الهوية المعرفية في غالب الأحيان بالميزة التنافسية التي تمتلكها المؤسسة الحاضنة عبر منظومة تراكمية من الموارد العلمية والتعليمية والبشرية أو تنظيم جيد للموارد الداخلية والخارجية المتاحة:

(35) يمكن الإشارة ها هنا إلى أن الكلية أو القسم الذي يتبع إليه البرنامج يؤثر تأثيراً كبيراً في تحديد الطابع العام له، كما أن اللغة والبلد يلعبان دوراً كذلك. بناءً عليه يمكن القول أن البرامج العربية يغلب عليها الطابع الفقهي والشرعي، كما أن البرامج الفرنسية لديها اهتمام بالمسائل القانونية والبعد الثقافي وربما التاريخي للتمويل الإسلامي، أما البرامج الإنجليزية فيمكن التمييز بين تلك التي تطرح في البلاد الإسلامية وهذه بها جرعة شرعية أكبر من تلك التي تطرح في غيرها خاصة في بريطانيا حيث تغلب الجوانب الفنية خاصة المرتبطة بعمل بعض المؤسسات مثل إدارة الثروات التي تمثل أحد الخدمات المهمة التي تقدمها المصارف الاستثمارية والتي سمح لأربعة منها بمزاولة العمل في السوق البريطاني في مقابل مصرف تجزئة واحد. وهناك أمر آخر تجدر الإشارة إليه وهو تأثير تكوين المسؤل عن البرنامج على إدراج بعض المقررات؛ مثال ذلك برنامجي جامعة دارم ببريطانيا يطرح فيهما مقرر "الاقتصاد السياسي الإسلامي"، وذلك لأن المسؤول عن البرنامج متخصص في الاقتصاد السياسي. على كل هذه أمور أحببنا الإشارة إليها من باب التأكيد على أن التوجهات العامة للبرامج والمقررات التي تدرج فيها تحكمها عوامل متشابكة موضوعية وغيرها.

- **الأسواق المالية** كما هو حال برنامج جامعة باريس دوفين التي اشتهرت ببرنامجها 203 في الأسواق المالية المُؤسس في عام 1980م لمنافسة برنامج جامعتي باريس 6[36] وباريس 7[37] (Pech, 2010). ومنذ الإعلان عن برنامج التمويل الإسلامي تلقت الجامعة أكثر من 200 طلب رغم كلفة البرنامج التي تقدر بـ 4,000 يورو بالنسبة للطلاب العاديين و8,000 يورو بالنسبة للطلاب المهنيين؛ أي الذين يعملون في مؤسسة ما. وبعد دراسة الملفات، لم يقبل في النهاية إلا 35 طالب من بينهم 20 طالباً عادياً، و15 طالباً مهنياً (Ben Rhouma, 2009). ونجد العدد نفسه في ماجستير التمويل الإسلامي بمدرسة أعمال جامعة ستراسبورغ منهم 30 يشتغلون في مكاتب محاماة ومؤسسات مالية و5 طلاب عاديين أتوا من فرنسا وأيضًا من بلجيكا ولوكسومبورغ وألمانيا وسويسرا (Gadric, 2009).
- **المصارف التجارية** كما هو حال أغلب البرامج المرصودة باللغة العربية تحت مسمى "الاقتصاد والمصارف الإسلامية" أو "الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية" أو "المصارف الإسلامية" أو "المصارف والتأمين الإسلامي" أو البرامج الانجليزية تحت مسمى "التمويل والمصرفية الإسلامية".
- **تمويل المشاريع** كما هو واضح في برنامج جامعة لاسبينزا روما بإيطاليا التي أعطت للتمويل الإسلامي بعدًا لتمويل المشاريع في الفضاء الأورو متوسطي الذي يجمع بين ضفتين رئيسيتين هما: دول جنوب أوروبا مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ودول شمال إفريقيا وآسيا مثل المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة وتركيا.
- **الجوانب القانونية** التي تتجلى في تنظيم العمل المصرفي وهيكلة المنتجات المالية وفض النزاعات كما يظهر في برنامج جامعة سنغفورة للإدارة. وربما غاب على القائمين على هذا البرنامج مقرر التعاون أو التعاضد بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي[38] الذي يتمثل في التمويل المشترك للمشاريع الذي تساهم فيه المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية،

(36) Master probabilités et finance de l'Université Pierre et Marie Curie Paris VI cohabité avec l'Ecole Poloytechnique en collaboraton avec l'ESSEC et l'Ecole Normale Supérieure.
(37) Master modélisation aléatoire ex DEA Laure Elie de l'Université Paris VII.
(38) Synergies between Islamic and conventional finance.

ويستدعي خبرات قانونية خاصة نظرًا للطابع المعقد لهذه العقود المشتركة المبرمة التي قد تتدخل فيها مصارف دولية ومصارف عامة ومصارف خاصة محلية أو عابرة للقارات.

الاستراتجيات التنافسية

فيما يخص الاستراتيجيات التنافسية المرتبطة ببرامج التمويل الإسلامي، يجدر التفريق بين مستويين:

الأول: يتمثل في استراتجية برامج التمويل الإسلامي إزاء البرامج الأخرى حيث يتم عرض التمويل الإسلامي بأنه تمويل بديل أو تمويل خُلُقي ethical finance أو تمويل يشكل مجالاً جديدًا new niche للصناعة المالية أو يفتح آفاق الطلاب على تجارب ومجالات عمل جديدة ويتيح لهم فرصة استشكاف ثقافات أخرى والتفاعل معها بروح منفتحة.

الثاني: يتمثل في استراتجية برنامج معين في التمويل الإسلامي مقارنة ببرامج أخرى في التخصص والمستوى نفسه. ومن خلال التتبع والاستقراء تم رصد الاستراتجيات التنافسية التالية:

• **استراتجية الريادة في التكلفة** cost-leadership strategy بتقديم المنتج نفسه أو منتج مقارب بتكلفة أقل. وقد يتحقق ذلك عبر إدارة جيدة واستخدام أمثل للموارد، أو توظيف أساتذة ذوي كفاءة أقل، أو تقديم راتب أقل لأعضاء هيئة التدريس أو البعض منهم، أو الاقتصار على الكفاءات المحلية بدلا من جلب خبراء أجانب، ونحو ذلك. وإذا أخذنا الحالة الفرنسية فإن برنامج المعهد الفرنسي للدراسات والعلوم الإسلامية يعد الأقل تكلفة رغم تخصيص حجم زمني أكبر مقارنة بالبرامج الأخرى كما يظهر في الجدول (2).

الجدول (2). كلفة برامج التمويل الإسلامي في فرنسا

إسم المؤسسة	كلفة البرنامج	عدد الساعات
المعهد الفرنسي للدراسات والعلوم الإسلامية	3500 يورو	400
مدرسة ستراسبورغ لإدارة الأعمال	5500 يورو	270
جامعة باريس دوفين	4000 يورو للطلاب العاديين 8000 للمهنيين إذا كان التمويل شخصي 12.000 للمهنيين إذا كان التمويل من قبل الشركة	350
المعهد العالمي للفكر الإسلامي	1950 يورو للأفراد، 3200 للمهنيين	300

• **استراتجية التنويع** التي تتمثل بالنسبة للمؤسسة الواحدة في تنويع المنتجات على المستوى العمودي أو الأفقي كما يظهر في الجدول (3).

الجدول (3). إستراتجيات التنويع في برامج التمويل الإسلامي

طبيعة الاستراتجية	أشكال الاستراتجية
التنويع العمودي	**الشكل (1):** شهادة مهنية، دبلوم، ماجستير (Markfield Institute) **الشكل (2):** شهادة مهنية، بكالوريوس، دبلوم، ماجستير (IIIE) (39) **الشكل (3):** شهاددة مهنية، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه (IIUM) (40) **الشكل (4):** ماجستير علمي، ماجستير أدبي، دكتوراه (Triskaty University) **الشكل (5):** شهادة مهنية، دبلوم، دبلوم مهني عالي (IIBI) (41) **الشكل (6):** دبلوم، دبلوم عالي، ماجستير (Center for Islamic Finance, BIBF) (42) **الشكل (7):** دبلوم، ماجستير، دكتوراه (Insaniah University) **الشكل (8):** دبلوم، ماجستير (Qatar Foundation)
التنويع الأفقي	**الشكل (9):** ماجستير علمي MSc، ماجستير أدبي MA، ماجستير تنفذي MBA (Bangor University) **الشكل (10):** ماجستير أدبي، ماجستير علمي (SGIA & Durham Business School) (43)

• **استراتجية التركيز** التي تختص في مجال معين specific field مثل المجال القانوني كما هو شأن جامعة نيو كاسل ببريطانيا عبر ماجستير التمويل والقانون مع مسار التمويل الإسلامي الذي أنشئ عام 2009م، وجامعة سنغفورة للإدارة بإنشاء ماجستير في القانون مسار فقه وتمويل إسلامي الذي انطلق في أبريل 2011م، ومدرسة الأعمال بمونبوليي في فرنسا عبر ماجستير المصارف الخاصة الدولية مسار تمويل إسلامي الذي استُحدِث في عام 2009م.

• **استراتيجية الابتكار** على غرار ما فعلته جامعة لاسبينزا روما عبر ماجستير التمويل والمصرفية المتوسطية والعربية، وهو مفهوم جديد new concept لتدريس التمويل الإسلامي والذي ربما استحضر واضعوه عند تصميمه البعدين التاريخي والجغرافي؛ فيما يخص البعد التاريخي فيتمثل في

(39) IIIE: International Institute of Islamic Economic, Islamabad.
(40) IIUM: International Islamic University Malaysia.
(41) IIBI: Institute of Islamic Banking and Insurance, London.
(42) BIBF: Bahrain Institute of Banking & Finance, Manama.
(43) SGIA: School of Government and International Affairs, Durham University.

الحضور الإسلامي في جزيرة صقلية من 902م إلى 1061م، والعلاقات التجارية القديمة التي كانت تربط المدن التجارية الإيطالية مثل البندقية وجنوة وبيزا بالمدن الإسلامية، وبالنسبة للبعد الجغرافي فيتمثل في المشروع الأورومتوسطي المعاصر الذي يعتبر تتويجا للانفتاح الأوروبي على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

• **إستراتجية التفاعل مع البحث العلمي** التي تبنتها مدرسة الأعمال بستراسبورغ بالتأكيد على انتمائها لأكبر جامعة في فرنسا منذ 1 يناير 2009م من حيث عدد الطلاب والأساتذة وممارستها لناشطها التعليمي في بيئة تتيح لها فرصة التفاعل مع مستجدات البحث العلمي وتجديد معلومات طلابها باستمرار. وتم إنشاء هذا البرنامج بمنحة من "الوكالة الوطنية للبحث"[44] لمشروع عنوانه "المصارف والتمويل الإسلامي" طرحه مركز قانون الشركات[45] ومخبر أبحاث الإدارة والاقتصاد[46] بجامعة ستراسبورغ.

• **استراتجية التدويل** بإستقطاب طلاب وأساتذة من دول أجنبية وبإنشاء برامج يتم تدويلها كما هو شأن مركز إنسيف INCEIF في الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي بماليزيا مع جامعتي ريدينج[47] وكارديف[48] ببريطانيا في عامي 2008 و2009م على التوالي (INCEIF, 2009)، ومؤخراً مع مدرسة لوكسمبورغ للتمويل[49] بجامعة لوكسمبورغ في يناير 2011م بعرض برنامج قصير المدى في التمويل الإسلامي[50] ومدرسة ريمس لإدارة الأعمال بفرنسا بعرض شهادة في التمويل الإسلامي إبتداءً من يناير 2012م.

ودشنت المدرسة العليا للأعمال ببيروت في 10 ديسمبر 2006م فرعًا خليجيًا لها[51] بالتعاون مع جامعة الخليج العربي، وتمّ على إثر ذلك إطلاق شهادة المصرفية الإسلامية[52] التي أنشأتها المدرسة بالتعاون مع معهد لندن للإستثمار والأوراق المالية[53]. وفي أكتوبر 2009م، دشنت

(44) ANR: Agence Nationale de la Recherche, Paris.
(45) CDE: Centre du droit de l'entreprise, Université de Strasbourg.
(46) LARGE: Laboratoire de Recherche en Gestion et Economie, Université de Strasbourg.
(47) Reading University.
(48) Cardiff University.
(49) Luxembourg School of Finance, University of Luxembourg.
(50) Islamic Finance: Principles, Theory and Applied Practices.
(51) ESA Gulf.
(52) IFQ: Islamic Finance Qualification.
(53) Securities and Investment Institute - SII London.

المدرسة أيضًا في جامعة عفت ماجستير تنفيذي في الإدارة المالية الإسلامية الذي أنشاته بالتعاون مع كلية روتردام للإدارة التابعة لجامعة إراسموس[54].

وبينما كان تدويل التعليم يقتصر في الماضي على مزاولة الدراسات العليا في بلد أجنبي أو إبرام إتفاقات مع مؤسسات تعليمية شريكة، فإن أشكالاً جديدة لتدويل التعليم ظهرت في السنوات الأخيرة تتمثل في عرض برنامج جاهز key in hand program أو إنشاء حرم جامعي بالخارج satellite campus أو تطوير التعليم عن بعد عبر التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال. وتعد ماليزيا من الدول التي تسعى أن تصبح مركزًا عالميا في التعليم العالي بعد أن سمح قانون التعليم Education Act لعام 1998م بإنشاء فروع لجامعات أجنبية وعرض برامج تعليمية عن بعد (Morin, 2007: 16) كما هو شأن جامعة آسيا الالكترونية[55] بكوالا لمبور أو مركز الإنسانية الشامل للتمويل الإسلامي بجامعة الإنسانية[56]. وقد أبرمت هذه الأخيرة في أغسطس 2010م مذكرة تفاهم مع رئاسة الجالية الإسلامية بجمهورية كوسوفا تتيح للطلاب الكوسوفيين فرصة الالتحاق ببرنامج ماجستير التمويل والمصرفية الإسلامية عبر التعليم الالكتروني[57].

إن تدويل برامج التمويل الإسلامي لا يتحقق بفضل جودة التعليم وسياسة تسويقية مدروسة فحسب، وإنما يقف وراءه أيضًا عوامل أخرى (Chaar & Ourset, 2008: 281-282). على سبيل المثال، يقف وراء الإنسيف INCEIF المصرف المركزي الماليزي، والمدرسة العليا للأعمال ببيروت تديرها غرفة التجارة والصناعة بباريس بالتنسيق مع وزارة الخارجية الفرنسية والمصرف المركزي اللبناني بعد أن دشنها الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في 5 أبريل 1996م. وقد كان مبنى المدرسة مقرًا للسفارة الفرنسية بالعاصمة اللبنانية لفترة طويلة طيلة الجمهورية الأولى.

وتجدر الملاحظة أن تدويل برامج التعليم عملية قابلة للقياس بسهولة إذا توفرت المعطيات اللازمة. فإذا كان c(i,j) يمثل النقطة التي تمنح لبرنامج المؤسسة (j) بناء على العنصر (i)، فإن

(54) Rotterdam School of Management Erasmus University.
(55) Asia e- University at Kuala Lumpur.
(56) IGCIF: The Insaniah Global Center for Islamic Finance at Kedah located in the North-West region of Malaysia.
تقع جامعة الإنسانية في مقاطعة قدح، شمال غرب ماليزيا بالقرب من الحدود التايلندية.
(57) IGCIF, Newsflash, *http://igcif.insaniah.edu.my/main/index.php?option=com_content&view=article&id=47&Itemid=53.*

مستوى تدويل (L) برنامج المؤسسة يتحقق من خلال عملية جمع لمختلف عناصر التدويل على النحو التالي (Échevin & Ray, 2002: 112):

$$L(j) = \sum c(i,j)$$

وبتحديد كل المعدلات على المستوى 1، تتحول المعادلة السابقة بطريقة موحدة إلى مايلي:

$$L'(j) = \sum c(i,j) \,/\, \text{moy}\,(c(i,j))$$

ثالثا: التحديات والمبادرات

في هذه الفقرة نرصد بعض التحديات التي تواجه تدريس التمويل الإسلامي مع ذكر بعض المبادرات التي اتخذت في هذا الشأن. فمن حيث التحديات يمكن إجمالها في الآتي وذلك كما يوحي به الواقع العملي وكما رشح من بعض الدراسات التي عرضت لذلك:

- **المنهج والمقرر والكتاب المناسب.** يمثل هذا العنصر تحدياً كبيراً لعملية تدريس مقررات التمويل الإسلامي؛ حيث يواجه مصصموا البرامج وأعضاء هيئة التدريس صعوبات بالغة في الوقوف على مرجع معد بطريقة أكاديمية مناسبة تجمع بين سهولة عرض المعلومة ورصانتها.

- **المدرس المناسب.** نظراً لحداثة صناعة التمويل الإسلامي ولغياب التخطيط والتنسيق فيما يتعلق بعملية تطويرها فإن العنصر البشري المؤهل تأهيلاً مناسباً لعملية التدريس أو لتولي مسؤليات إدارية وعملية أخرى في الصناعة يمثل أهم تحد يواجه تطور وانتشار الصناعة. فمن المعلوم أن عضو هيئة التدريس يمثل المحور الرئيس في العملية التعليمية. فإذا لم يكن مؤهلاً تأهيلاً مناسباً، فماذا ستكون نوعية المخرج؛ أي الطلاب الذين يتخرجون على يديه؟ وللتدليل على النقص في هذا الشأن فقد أظهرت بعض الدراسات –على قلتها– غلبة أصحاب تخصص الاقتصاد الوضعي على أعضاء هيئة التدريس في برامج الاقتصاد الإسلامي في دولة مثل السودان والتي لها تجربة رائدة في عملية احتضان وتطوير صناعة التمويل الإسلامي، (الطيب، 1428: 19–21).

- **الحالات التطبيقية العملية والأمثلة للعقود الحديثة والمعاملات المالية المعاصرة.** وهذا جانب له أهميته البالغة في تزويد الطلبة بالمهارات العملية المهمة التي تجعل من المتخرجين على دراية مقبولة بمتطلبات سوق العمل. وتبرز أهمية هذه المسألة من خلال حقيقة أن معظم برامج التمويل الإسلامي، بل وحتى مواده التي تطرح في بعض البرامج التقليدية خاصة في مرحلة الماجستير والتي تطرحها الجامعات الغربية تتم من خلال أقسام إدارة الأعمال. ونقطة قوة هذه الأقسام تتمثل

في المهارات العملية والتطبيقية التي يحاول كل قسم تزويد طلابه بها ليكون في وضع تنافسي متميز في مقابل الأقسام التابعة لجامعات أخرى في داخل البلد وخارجه[58].

- وهناك صعوبات أخرى من غير شك؛ مثل عزوف أساتذة الاقتصاد الإسلامي عن العمل في الجامعات لتدني الرواتب، كما هو الحال في السودان، (الطيب، 1428: 20)، وربما غيرها، وكذا انعدام التنسيق والتواصل بين الأطراف ذات العلاقة مثل أقسام الاقتصاد الإسلامي في داخل البلد الواحد من أجل التطوير، (الطيب، 1428: 22)، أو عدم الاستمرار في بعض الجهود التي تحتاج إلى تعاون بين جهات مختلفة مثل تجربة معهد الاقتصاد الإسلامي بجدة مع مركز التميز للاقتصاد الإسلامي بجامعة الكويت بالتنسيق مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

وفيما يخص المبادرات فإنه لا شك في وجودها على مستوى كل مؤسسة طرحت مواد أو برامج متعلقة بالتمويل الإسلامي، إلا أنه يصعب الإتيان عليها جميعاً في مثل هذه الدراسة، كما أن المعطيات الوافية لم يكن بمقدورنا الحصول عليها في وقت زمني قصير، ولذا سيقتصر الحديث ها هنا على تجربة معهد الاقتصاد الإسلامي من خلال جهود لجنة المناهج للتغلب على صعوبة توفير المرجع المناسب.

تجربة لجنة المناهج بمعهد الاقتصاد الإسلامي.

تعتبر تجربة معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة في تطوير مناهج الاقتصاد والتمويل من منظور إسلامي من المبادرات المبكرة التي لم تخضع إلى رصد وتقويم مستمر لمعرفة أثرها والقيام بتطويرها على ضوء مستجدات خارطة برامج التمويل الإسلامي. ولتحقيق هدف التغلب على صعوبة المرجع المنهجي بادرت اللجنة إلى إصدار عدد من التوصيفات لمقررات تدريسية في الاقتصاد الإسلامي في المرحلة الأولى بجانب إعداد ثبوت مراجع في موضوعات يتم اختيارها بعناية. أما المرحلة الثانية فقد اتجهت جهود اللجنة إلى إعداد

(58) لقد لمسنا الاهتمام بهذا الأمر وبشكل ملح من خلال معهد آي بمدريد (I. E. Business School)، الذي يتواصل مع المعهد بشكل مستمر من أجل الإعداد لحالات تطبيقية لبعض عقود التمويل الإسلامي مثل الصكوك أو غيرها.

المذكرات والكتب التدريسية لمساعدة الأستاذ في تدريس مقررات الاقتصاد والتمويل الإسلامي كما يظهر في الجدول (4).

الجدول (4). الكتب والمذكرات التي أعدتها أو تعدها لجنة المناهج بمعهد الاقتصاد الإسلامي

العنوان	المؤلف	اللغة	تاريخ النشر
المدخل إلى قواعد الفقه المالي	علي الندوي	عربي	1434هـ/2013م
مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي	سامي السويلم	عربي	1433هـ/2012م
الأسواق المالية من منظور إسلامي	مبارك بن سليمان آل فواز	عربي	1431هـ/2010م
تدريس علم الاقتصاد الإسلامي: اقتصاديات التنمية	محمد نجاة الله صديقي	إنجليزي/ عربي	1431هـ/2010م
تدريس علم الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الدولي	محمد نجاة الله صديقي	إنجليزي/ عربي	1430هـ/2009م
تمويل الشركات من منظور إسلامي	محمد عبيد الله	إنجليزي/عربي	1428هـ/2007م
التأمين من منظور إسلامي	سعدو الجرف	عربي	1428هـ/2007م
تدريس علم الاقتصاد الإسلامي: المالية العامة	محمد نجاة الله صديقي	إنجليزي/عربي	1428هـ/2007م
تدريس علم الاقتصاد الإسلامي: نقود وبنوك	محمد نجاة الله صديقي	إنجليزي/عربي	1428هـ/2007م
تدريس علم الاقتصاد الإسلامي: جزئي- كلي	محمد نجاة الله صديقي	إنجليزي/عربي	1428هـ/2007م
فقه المعاملات المالية	رفيق المصري	عربي	1426هـ/2005م
قراءات في الاقتصاد الإسلامي[59]	مجموعة من باحثي المركز	عربي	1407هـ/1987م

وقد حرصت اللجنة على إعداد هذه المقررات عبر منظومة اتصال بين الأقسام التي لها علاقة بتطوير مواد الاقتصاد والتمويل الإسلامي، لذلك أخذت على عاتقها مهمة إنشاء واحتضان اجتماع رؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة العربية السعودية يعقد كل سنتين ابتداءً من عام 1405هـ إلى عام 1434هـ كما يظهر في الجدول (5).

الجدول (5). اجتماعات رؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة العربية السعودية

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد	المحاور الرئيسة
11	12-1434/6/13هـ	المدخل إلى قواعد الفقه المالي
10	1432/4/10هـ	مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي
9	1430/2/2هـ	الأسواق المالية من منظور إسلامي
8	14-1427/11/15هـ	التمويل والتأمين من منظور إسلامي
7	7-1425/8/8هـ	فقه المعاملات المالية والنقود والمصارف

(59) جرى إعداده ليغطي المنهج الذي يدرس في مادة الاقتصاد الإسلامي رقم 369 في قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز.

6	21-1422/1/22هـ	النقود والبنوك من منظور إسلامي
5	17-1419/10/18هـ	الاقتصاد الدولي من منظور إسلامي
4	27-1413/11/28هـ	المالية العامة من منظور إسلامي
3	25-1413/11/26هـ	الاقتصاد الإسلامي
2	16-1412/11/17هـ	الاقتصاد الإسلامي
1	27-1405/3/28هـ	مبادئ الاقتصاد الجزئي من منظور إسلامي

وحرصت اللجنة أيضًا على الإسهام البناء في التظاهرات الدولية ذات العلاقة بالتعليم وتطوير المناهج، ومن اللقاءات التي نظمت في السنوات الأخيرة ملتقى "الكتاب المنهجي للاقتصاد الإسلامي" بجامعة الكويت في 1428/10/24هـ الموافق 2007/11/5م[60]، وملتقى "التعليم في التمويل الإسلامي" الذي نظمه معهد التمويل والصيرفة الإسلامية – الجامعة الإسلامية العالمية بكوالا لمبور بماليزيا بالتعاون مع المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث في 28-2008/4/29م[61]، وملتقى "تطوير رأس المال البشري للصناعة المالية الإسلامية: التحديات والمبادرات" الذي نظمه المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمجلس العام للبنوك والمؤسسات الاسلامية في فندق الهيلتون بجدة في 1429/5/27هـ الموافق 2008/6/1م[62]، وملتقى "تدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في المدراس الدينية الهندية: المشاكل والإمكانات" الذي أقيم في 29-30 ربيع الثاني 1431هـ/25-26 أبريل 2009م بجامعة همدرد نيودلهي بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي بالهند، ومعهد الدراسات الموضوعية بنيودلهي، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة[63]،

(60) محضر الإجتماع الثاني للجنة تطوير المناهج بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي المنعقد يوم 1428/11/29هـ الموافق 2007/12/9م. ومثل المركز في هذا الملتقى الأستاذ وان سليمان وان

(61) Islamic Finance Education Symposium, IIUM Institute of Islamic Banking and Finance & IRTI, Kuala Lumpur, April 28-29, 2008.

ساهم فيه الدكتور أحمد بلوافي بعرض عنوانه:

Ahmed Belouafi, *Islamic Economics Research Centre (IERC) Experiment with Islamic Finance Teaching*.

(62) Human Capital Development for Islamic Financial Industry: Challenges and Initiatives, IRTI & CIBAFI, Jeddah Hilton Hotel, June 1, 2008.

ساهم فيه الدكتور أحمد بلوافي بالعرض التالي:

"*Challenges and Initiatives of Human Capital Development through Islamic Finance Education at the Undergraduate Level*"

(63) Teaching Islamic Economics and Finance at Indian Religious School (Madaris), Islamic Fiqh Academy (India), Institute of Objective Studies (New Delhi) and IRTI, Convention Centre of Jamia Hamdard, New Delhi, 25-26 April 2009.

ساهم فيه الأستاذ عبد العظيم إصلاحي بورقة عنوانها:

Abdul Azim Islahi, *Teaching Islamic Finance at Madaris*: *the need, difficulties and their solution*.

وملتقى "أفق البحث والتعليم في الاقتصاد والتمويل الإسلامي" الذي نظمه المعهد العالمي للفكر الإسلامي بباريس في 1431/4/2هـ الموافق 2010/3/18م بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمجلس العام للبنوك والمؤسسات الاسلامية وبنك البركة[64].

وفي الاجتماعين الأخيرين حصلت بعض التطورات النوعية؛ فقد شهد اللقاء العاشر مشاركة خبراء من مؤسسات قطاع الأعمال والتمويل ومؤسسات مالية إسلامية ومراكز الاستشارات جنباً إلى جنب مع الأساتذة والباحثين الأكاديميين وبتخصيص ورشة عمل عرضت فيها تجارب بعض المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مجال التدريب وهي: المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي، ومجموعة دلة البركة. وفيما يتعلق بالاجتماع الأخير؛ أي الحادي عشر فقد تم استعراض تجارب تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي في عشر جامعات من جامعات المملكة[65].

والأمر الملفت للانتباه أن الإجتماعات الخمسة الأخيرة تمحورت حول مقررات في التمويل الإسلامي. وهذا يؤكد الدور المتنامي للتمويل الإسلامي في رسم خارطة طريق الاقتصاد الإسلامي وأولوياته البحثية والتعليمية والتطبيقية.

وأمام التطورات التي شهدتها برامج التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة على المستوى الجيوتعليمي[66]، بات من الضروري مواكبة هذه التحولات والانتقال من استراتجية محلية إلى استراتجية عالمية تتمثل في التفكير على المستوى العالمي والعمل على المستوى المحلي[67]، وعدم حصر دور لجان المناهج في إعداد الكتب الدراسية، والمطلوب هو تطوير طرق التوزيع عبر

(64) Colloque international sur le thème de la recherche et de la formation en économie et finance islamique, IIIT, IRTI, CIBAFI & Al Baraka Bank, Saint Ouen, 18 mars 2010.

ساهم فيه الدكتور عبد الله قربان تركستاني بعرض بالانجليزية عن تجربة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في البحث وتطوير مناهج التعليم والدكتور عبدالرزاق بلعباس بعرض بالفرنسية عنوانه:

Abderrazak Belabes, *La recherche et la formation en finance islamique en France*: *de la niche au pôle compétitif*.

[65] للاطلاع على هذه التجارب ومادة المذكرة والتعليقات عليها يمكن زيارة موقع معهد الاقتصاد الإسلامي على الرابط التالي: .http://iei.kau.edu.sa

(66) الجيوتعليم geo-education: هو دراسة الفضاءات التعليمية التي يتم الاستحواذ عليها في حقل معين أي بعبارة أخرى العلاقة بين القوة power والتعليم education.

(67) Thinking globally and acting locally.

شراكات شبكية network partnership مع المؤسسات ذات العلاقة، والإسهام في إنشاء مقررات جديدة وتطوير مسار المقرارات الموجودة التي لا تفي بالمطلوب. على سبيل المثال، صُمِّم في معهد الاقتصاد الإسلامي منتج جديد بعنوان "التمويل الإسلامي من المنظور الجيو–اقتصادي"، وتم تحويله إلى مادة في عام 2010م وتدريسها في ماجستير التمويل الإسلامي بمدرسة الأعمال في جامعة ستراسبورغ، وماجستير الاقتصاد والتمويل الإسلامي بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بباريس، ثم تحول في عام 2011م إلى مقرر عند تحديث برنامج هذه المؤسسة الأخيرة كما يظهر في الشكل (20).

الشكل (20). تدويل دراسة عن "التمويل الإسلامي من منظور الجيواقتصادي" إلى مادة ومقرر من قبل مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

وعلى ضوء هذه التطورات، لا بد من الانتقال من مقاربة قائمة على التسلسل الخطي يتم فيها إعداد كتاب واحد على المدى القصير (سنة أو سنتين) إلى مقاربة قائمة على التفرع تُستكتب فيها مقرارات متنوعة في آن واحد على المديين القصير والمتوسط (2–5 سنوات) كما يظهر في الشكلين (21) و(22). ويمكن إعداد أكثر من كتاب في المقرر الواحد لتدريب الطلاب على تنوع المناظر وتعظيمًا للفائدة العلمية إذا اقتضى الأمر ذلك. وبهذه الطريقة يُمنح وقت أكبر لمعدي الكتب والمحكمين والمترجمين نظرًا لاختلاف التخصص والمادة والمُستكتَب والتفرغ. وعلى لجنة المناهج أن تعمل على إيجاد طريقة مبتكرة في تصميم الكتب الدراسية بحيث يتسنى تحديث المعلومات والمفاهيم والمواضيع دون الإخلال بالبنية الداخلية.

وينبغي توجيه الجهود صوب البعدين التأصيلي والفني من خلال أسلوب يُركز على المُتعلِّم learner-centeredبدلا من التمحور حول المُعلِّم teacher-centered[68]، فالمعلم لا يُعدّ الكتاب التدريسي لنفسه وإنما للمُتعلِّم وفقا لمعايير محددة وتوصيف دقيق للمادة! ويمكن استحداث صفحة تفاعلية خاصة بالكتاب على الانترنت يتم من خلالها إتاحة الفرصة للطلاب والمتمرسين والمدرسين لإبداء ملاحظاتهم بغرض الاستفادة منها في الطبعات اللاحقة. ومن الكتب الدراسية التي يقترح توفيرها باللغات الثلاث بناء على مسح لبرامج التمويل الإسلامي ما يلي:

الجدول (6). مقترح لمقررات تدريسية في التمويل الإسلامي يستكتب لإعدادها

الفرنسية	الانجليزية	العربية
L'économie islamique pour les formations en finance islamique	Islamic economics for Islamic finance programs	الاقتصاد الإسلامي لبرامج التمويل الإسلامي
Finalités de la Charia en matière de transactions financières	*Shari'ah* Objectives in financial transactions	مقاصد الشريعة الخاصة بالمعاملات المالية
Structuration des produits financiers islamiques	Structuring Islamic financial products	هيكلة المنتجات المالية الإسلامية
Règlement des différents en finance islamique	Dispute resolutions in Islamic finance	فض النزاعات في التمويل الإسلامي
Gestion des risques en finance islamique	Risk Management in Islamic Finance	إدارة المخاطر في التمويل الإسلامي
Règles de jurisprudence en finance	Maxims of financial transactions	القواعد الفقهية في المعاملات المالية[69]
Financement islamique de projets	Islamic project financing	التمويل الإسلامي للمشاريع
Gestion islamique de portefeuilles	Islamic portofolio management	الإدارة الإسلامية للمحافظ
Intermédiation financière islamique	Islamic financial intermediation	الوساطة المالية الإسلامية
L'encadrement juridique de la finance isalmique	The legal framework for Islamic finance	التأطير القانوني للتمويل الإسلامي
Méthodologie de recherche en finance islamique	Research methodology in Islamic finance	طرق البحث في التمويل الإسلامي

(68) وهذا ما يتضح جلياً من خلال التجارب الغربية الناجحة في مجال التأليف بشكل عام والتأليف المدرسي بشكل أخص. ففي كتابه "الاقتصاد الإداري" يشكر نيك ويلكينسون (Wilkinson, 2010: x) طلبته الذين لعبوا دورًا كبيرًا في تطوير كتابه على مدار عشرين عامًا، وقال بالتحديد:

"*This texte grew out of lecture material that I have developed with teaching courses at both undergraduate and graduate level, mainly but not entirely in managerial economics, over more than twenty years. During that time I had many excellent students in my classes, who have enabled me to understand more clearly the requirements for a text of this type. Their comments and questions have contributed significantly to the style and form of the book. Other students have also contributed, in that their questions and problems over the years led to certain methods of presentation and exposition which have, I hope, improved both the clarity and relevance of the material*".

[69] طرح هذا المقترح عام 2011م، في الورقة المقدمة للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي الذي عقد في ديسمبر عام 2011م بالدوحة. وقد كان هذا التصور حاضراً في نقاش لجنة المناهج بالمعهد أثناء التحضير لاختيار موضوع للقاء الحادي عشر.

وهكذا يتضح من الجدول أعلاه أنه يجب التركيز والدخول في صميم الموضوع بدل البقاء في فضاء العموميات أو الاقتصار على أمثلة وطرق عرض الأقدمين كما هو الشأن فيما يتعلق بالمقاصد حيث أننا وقفنا في البرامج على "مادة المقاصد" بشكل عام وفضفاض، وقل مثل ذلك على القواعد وأصول الفقه، وفيما يتعلق بالاقتصاد الوضعي ينبغي الانفتاح على المدارس الاقتصادية الأخرى بدل الاقتصار على انتاج المدرسة النيوكلاسيكية أو الكينزية، كما ينبغي مواكبة الحركية والديناميكية الفكرية التي ولدتها الأزمة المالية الأخيرة، كل ذلك يجب أن يكون من خلال أسلوب انتقادي وليس تلقيني.

ومن الكتب الدراسية ذات الأولوية "طرق البحث في التمويل الإسلامي" لتوجيه الطلاب إلى التعامل مع المواضيع البحثية بموضوعية والرجوع إلى المصادر الأصلية والبحوث العلمية الرصينة والتركيز على القيمة المعرفية المضافة، هذا إلى جانب تدريبهم على كيفية تصميم البحوث من حيث الشكل والمضمون وفق المعايير العلمية المتعارف عليها.

ومن المقررات التي يتوقع دخولها في السنوات القليلة القادمة التمويل الإسلامي الحسابي أو الحاسوبي[70] computational Islamic finance الذي يستدعي استخدام إجراءات الاختبار والتجارب أو المحاكاة لتدريب الطلاب على مراعاة عدم تجانس الفاعلين heterogeneous agents وتفاعلاتهم الإدراكية cognitive interactions وخضوعهم للتأثيرات الاجتماعية، مما يؤدي في النهاية إلى تعدد أشكال الرشد. إن أهمية هذا المقرر من منظور التمويل الإسلامي تكمن في هذه المقاربة المعرفية بدلاً من حصرها في الهندسة المالية للبحث عن حلول رقمية ترتبط بالمشتقات وإدارة المحافظ كما هو جار في برامج التمويل التقليدي (Racicot, 2006Théoret,).

(69) تختلف الترجمة بين المعنى اللغوي الذي يدل على الحساب computation والمعنى الاصطلاحي الذي يرتبط بالحاسوب ويجمع بالتحديد بين الحساب الذكيّ computational intelligence والرياضيات المالية mathematical finance والطرق الرقمية numerical methods والمحاكاة عبر الحاسوب computer simulations. وقد استخدم مفهوم "التمويل الحاسوبي" computational finance لأول مرة في عام 1995م أثناء مؤتمر دولي بجامعة ستانفورد Stanford University. وتمخض على هذا التخصص الجديد مجلة علمية محكمة Journal of Computational Finance.

الشكل (21). المقاربة القائمة على التسلسل الخطي

الشكل (22). المقاربة القائمة على التفرع

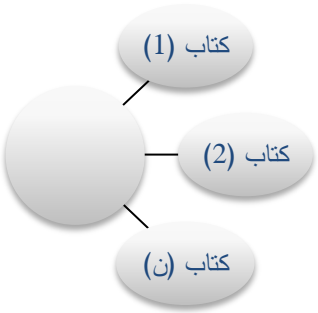

وأخيراً ينبغي على لجنة المناهج القيام باستراتيجية تسويقية فاعلة؛ بمعنى المبادرة إلى التعريف بالمنتجات التي تتوصل إليها، مع إرسالها إلى الأطراف ذات العلاقة مع الحرص على معرفة رأيهم بكل شفافية ووضوح؛ هل استفادوا من المذكرة الفلانية؟ وعلى أي مستوى؟ وما هي ملاحظاتهم عليها؟ ما هي المقررات أو المواد التي يرغبون توفير مذكرات بشأنها؟ ويمكن للجنة أن تبدأ بهذا الأمر على وجه السرعة على مستوى المملكة ثم توسعته إقليمياً، على مستوى الخليج، فعربياً، ثم إسلامياً، فعالمياً. بهذه الطريقة يمكن التوصل إلى مؤشرات موضوعية تقيس من خلالها مدى النجاح والاستفادة مما يتم إعداده من مذكرات وربما كتب في المستقبل.

الإستنتاجات والتوصيات. من خلال ما سبق من عرض وتحليل، يمكن تسجيل الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولا: الاستنتاجات

- ❖ إن الإنطلاقة الكبرى لبرامج التمويل الإسلامي في العالم عمومًا وفي أوروبا خصوصًا بدأت في عام 2009م؛ أي بعد الأزمة المالية العالمية. ولكن هذا التوجه لا يعكس تبني الشريعة الإسلامية أو النظام الاقتصادي الإسلامي بقدر ما يعبر عن كون برامج التمويل الإسلامي باتت تشكل سوقًا جديدًا للمؤسسات التعليمية.
- ❖ إن اللغة السائدة في تلك البرامج هي الانجليزية.
- ❖ غلبة البرامج التنفيذية بحكم وجود طلب متزايد على الكوادر والإطارات المؤهلة في عالم التمويل الإسلامي وفق متطلبات السوق التي باتت تلعب دوراً كبيراً في تصميم البرامج والمقررات خاصة بعد تطبيق سياسات الخصصة بشكل كبير في الكثير من الدول خاصة

بريطانيا وأمريكا في ثمانينيات القرن الماضي.

- ❖ فيما يخص التوزيع الجغرافي للبرامج؛ على مستوى الدول تستحوذ بريطانيا على النصيب الأكبر، وفيما يخص القارات تستحوذ آسيا على النصيب الأكبر، تليها أوربا، ثم إفريقيا. وفيما يخص العالم الإسلامي وغيره يلاحظ أن النسبة الكبرى لهذه البرامج لا تزال في دول العالم الإسلامي، إلا أن هذه التوزيعات الجغرافية قد تشهد تغيرات تعكس الديناميكة التي تتمتع بها بعض الدول في مقابل الرتابة والبيروقراطية، بل ربما الموقف الأيديولوجي" في دول أخرى.
- ❖ من حيث طريقة التعليم يغلب على تدريس البرامج الطريقة التقليدية أو النظامية بنسبة 85% في مقابل 15% للتعليم عن بعد وباللغة الانجليزية.
- ❖ تواجه عملية طرح برامج بل حتى مواد في مجال التمويل الإسلامي تحديات متعددة يقف على رأسها الكتاب المنهجي المناسب، وعضو هيئة التدريس القدر على إمداد الطلبة بالمهارات التعليمية والتطبيقة المناسبة. وقد تعرضنا في الورقة لتجربة معهد الاقتصاد الإسلامي، وهي تجربة عريقة ومهة إلا أنها تحتاج إلى مؤشرات موضوعية لمعرفة مدى الاستفادة مما تطرحه من منتجات.

ثانيا: التوصيات.

- لا بد من التنسيق بين الجهود المختلفة التي تبذل في سبيل الحد من آثار الصعوبات التي أتينا على ذكر بعضها في هذه الدراسة، وذلك حفاظاً على الجهد، والوقت، وحرصاً على الجودة وتبادل الخبرات. وهذا لا يعني إلغاء المبادرات الفردية التي قد تتطلب بعض الظروف الاستعجالية أهمية وجودها.
- هناك حاجة ماسة لبرامج تعليمية وتأصيلية تساهم في تزويد القطاع التعليمي بالكادر المناسب. وربما يكون مناسباً أن يكون هناك مؤسسة تعليمية جامعة أو غيرها على مستوى الخليج تقوم بهذا الأمر على غرار تجربة الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي التي أقامها البنك المركزي الماليزي.
- في إطار الإعداد للمراجع والمناهج ينبغي توجيه الجهود صوب البعدين التأصيلي والفني من خلال أسلوب يُركز على المُتعلِّم learner-centered بدلا من التمحور حول المُعلِّم -teacher

centered. كما ينبغي في حال تصميم البرامج التنفيذية إشراك وبطريقة مدروسة مؤسسات القطاع الخاص ذات الصلة؛ المصارف فيما يتعلق بهذا التخصص، التأمين التعاوني أو التكافلي عندما يتعلق الأمر بهذا النوع من المؤسسات وهكذا دواليك.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أوصاف أحمد (1429هـ/2009م) تدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في المدارس الدينية الهندية، تقديم خالد سيف الله الرحماني، مؤسسة ايفا للطبع والنشر، نيودلهي.

تاج الدين، إبراهيم سيف الدين (1434هـ/2012م) تجربة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، اجتماع رؤساء الأقسام الحادي عشر، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.

جامعة الملك بن عبدالعزيز (1396هـ/1976م) التوصيات العامة للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المنعقد بمكة المكرمة خلال الفترة من 21–26 صفر 1396هـ الموافق 21–26 فبراير 1976م.

السحيباني، وآخرون (1429هـ/2006م) "تجربة قسم الاقتصاد في جامعة محمد بن سعود الإسلامية خلال ربع قرن (1399–1424هـ)".

الطيب عزالدين مالك (1428هـ/2008م) المناهج وصياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية، مطبعة جي تاون، الخرطوم.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Askari Mohammad Mahdi (2006), *Teaching Islamic Economics in Imam Sadiq University: Programs, Challenges and Suggestions*, Workshop Papers on Teaching of Islamic Economics", 6th International Conference on Islamic Economics and Finance, Jakarta – Indonesia

Azid Toseef (2006), *Problems and Prospects of Promoting Partial Programs of Teaching of Islamic Economics: A Case of BZU (Pakistan) and MIHE (UK),* Workshop Papers on Teaching of Islamic Economics", 6th International Conference on Islamic Economics and Finance, Jakarta – Indonesia.

Belouafi, A., Belabes, A. and Trullols, C. (2012). "Islamic Finance Education in Western Higher Education: Developments and Prospects", (Ed), Saudi-Spanish Centre for Islamic Economics and Finance, IE-Business School & King Abdul Aziz University, Palgrave Macmillan, London, UK

Ben Rhouma Hanan (2009), *Paris-Dauphine lance son master en finance islamique*, Saphirnews, 20 novembre.

Chaar Abdel Maoula & Ourset Roger (2008), *Formation et conceptualisation de la finance islamique*, in Jean-Paul Laramée, *La finance islamique à la française, un moteur pour l'économie, une alternative éthique*, Paris : Secure Finance, pp. 273-290.

Delepouve Marc (2010*), L'éducation inféodée à la compétitivité,* L'Humanité, 25 mars.

Dewi Miranti Kartika & Ferdian Ilham Reza (2009) "*Ranking Methodology for Universities Offering Islamic Economics and Finance Programme: A Proposal*", University of Indonesia.

Échevin Claude et Ray Daniel (2002), *Mesurer le degré d'internationalisation d'un établissement de formation. Un exemple français en gestion*, in Politiques et gestion de l'enseignement supérieur,

2002/1, n°14, pp. 112.

Egron-Polak Eva (2008), *Compétitivité et compétition en enseignement supérieur – une question d'approche et de qualité, et non pas de sémantique*, Programme d'appui a la gouvernance des universités l'AUF, Québec, juin, *http://www.unesco.org/iau/association/pdf/EEP_AUF _Montreal. pdf*

El-Karanshawy Hatem (2008) "*Master of Science Program in Islamic Finance*", presentation made at Islamic Financial Sector Development (IFSD) Forum 2008, Sunday, 27 Jumad Al-Awwal 1429H (June 1, 2008), Jeddah Jointly Organized by: IRTI & CIBAFI.

Finequity (2009) "*Finance Islamique*: *L'enjeu de la formation Panorama de l'offre de Formation en France*", Association Finequity, Paris, 2009.

Gadric Audrey (2009), *Paris-IX versé dans la finance islamique*, Libération, 18 août.

Haneef Mohamed Aslam & Ruzita Mohd. Amin (2006), *Teaching Islamic Economics at The Department of Economics, International Islamic University Malaysia*, Workshop Papers on Teaching of Islamic Economics", 6th International Conference on Islamic Economics and Finance, Jakarta – Indonesia

Haqani Soraya (2009), *Les formations en finance revoient leurs copies*, AGEFI, 9 juillet.

Hrycun Nicholas (2009) "*Islamic Finance in Canadian Business Schools*", p.5.

INCEIF News (2009) "*INCEIF signs up with another UK university*", INCEIF, June 4.

Iqbal Munawar (1992), Teaching Programs in Islamic Economics: A Comparative Study,

Islamic Financial Services Board (IFSB), (2013). "Islamic financial services industry: Stability Report 2013", Kuala Lumpur, Malaysia.

Kasri Rahmatina (2010) "*Evaluating MBA Programs in Islamic Banking and Finance*: *A Performance-Importance Analysis*", a paper presented at Oxford Business & Economics Conference Program, June 28-29, St. Hugh's College, Oxford University, Oxford, UK.

Kayed Rasem (2008) "*Creating Bridges Between Research and Education in Islamic Economics*",

Morin Sophie (2007), *Internationalisation de l'éducation supérieure et formation à distance*: *le pouvoir d'influence des États occidentaux*, Laboratoire d'Etude sur les politiques et la mondialisation, Québec, décembre, p. 16.

Nienhaus Volker (2010), *Islamic finance in Germany*,

Pech Marie-Estelle (2010), *L'université Paris-Dauphine rouvre son master finance*, Le Figaro, 26 février.

Petrella Riccardo (2000), *Cinq pièges tendus à l'éducation*, Le Monde Diplomatique, octobre, pp. 6-7.

Racicot François-Éric & Théoret Raymond (2006), *Finance computationnelle et gestion des risques*, Québec: Presses de l'Université du Québec.

Stiglitz Joseph (2009), *Freefall*, London: Penguin Book.

The City UK (2011), *Islamic Finance*, London, May, *http://www.thecityuk.com/assets/Uploads/Islamic-finance-2011.pdf*

Université Sorbonne Nouvelle Paris 3 (2010), *Brochure du Master professionnel Langues et affaires économiques internationales*, année universitaire 2010-2011, Paris.

Warde Ibrahim (2010), "Islamic Finance and the Global Meltdown", www.islamica-me.com.

Wilkinson Nick (2010), *Managerial Economics. A Problem-Solving Approach*, Cambridge: Cambridge University Press.